وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم التاريخ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر بعنوان

المحامي جاك فيرجيس ودعمه للثورة الجزائرية1925 -2013

إعداد الطالبة: بن عيسى رانيا. تحت اشراف :بن خليفة محمود

أعضـاء لجنـة المناقـشـة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	العضوية
شارف مريم	أستاذ محاضر	جامعة عمار ثلجي ــ الأغواط	رئيسا
جفال عمر	أستاذ محاضر	جامعة عمار ثلجي ــ الأغواط	مناقشا
بن خليفة محمود	أستاذ محاضر	جامعة عمار ثلجي ــ الأغواط	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 1445/1444ه/ 2024/2023م.

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المختصرات:

ع	عدد
د.ط	دون طبعة
ج	الجزء
د.ب.ن	دون بلد النشر
د.ت	دون تاريخ
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
ط	الطبعة
مج	المجلد
م	التاريخ الميلادي
ه	التاريخ الهجري

شكر وتقدير

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}النمل الآية 19.

لا يسعني في هذا المقام الطيب إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور بن خليفة محمود الذي أحاط هذا البحث بالاهتمام والرعاية والتوجيه ولم يبخل علي طيلة فترة البحث بتوجيهاته القيمة وإرشاداته المنهجية التي أتاحت لي السير على المنهج السليم، كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة وكل الأساتذة على ما بذلوه من جهد وعناء طيلة المسار الدراسي، وإلى كل من مدّ لي يد العون ولو بالكلمة الطيبة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لأمي
نبع الحنان حفظها الله ورعاها...

وإلى أبي العزيز أحمد بن
عيسى، أطال الله في عمره

وإلى أفراد أسرتي وأقاربي
فردا فردا وأحبابي وأصدقائي
بدون استثناء.

وإلى إخوتي بلال وأسامة واسحاق
وأختي رزيقة

وإلى أساتذتي الكرام ، وخاصة
الدكتور بن خليفة محمود، وإلى
أعضاء اللجنة المناقشة، وإلى
كل من يعرفني من قريب ومن
بعيد

بن عيسى رانيا

مقدمة

مقدمـــــــــة:

عند اندلاع الثورة التحريرية في الأول من نوفمبر 1954م كان رد فعل السلطات الفرنسية انكار طابعها الوطني والادعاء بأن الجزائريين هم فرنسيون، وبالتالي فإن أعمال المقاومة التي قام بيها الجزائريين هي جرائم الحق العام الناتجة عن القمع القانوني، وكان القضاء العسكري هو المطبق وهو الاطار الذي حاولت الحكومة الفرنسية فرضه من أجل حل النزاع،وخلال ثلاث سنوات كان المحامون الفرنسيون على السجناء الجزائريين يتجهون لقبول هذه القاعدة ولاسيما المحامي جاك فيرجيس صديق الثورة الجزائرية، يمكن اليوم تتبع هذا المسار عبر وثائق التي أصبحت تحت المتناول أخيرا، تقارير للشرطة أو لجبهة التحرير الوطني ومقالات صحافية بوضعها في أفاقها الصحيح، إن الثورة الجزائرية بانتصاراتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية قد شكلت إحدى النماذج الرائدة لدى المستعمرات في مناهضة الاستعمار واسترجاع حقوق الشعب، فإنها كانت إلهام للكثير من العسكريين والسياسيين في العالم، فالثورة الجزائرية التي فجرها الجزائريون بإمكانيات متواضعة كانت قد اكتسبت مع الوقت دعما ومساندة داخلية وخارجية، وكما أن الشعب الجزائري الذي يخوض هذه التجربة "الثورة المريرة" من أجل تحرير الجزائر من يد هذا المستدمر الغاشم.

وكانت جريدة المقاومة "المجاهد" تقوم بنقل يوميات الجزائر الجريحة، ومن أجل إسماع صوت الثورة للراي العام العالمي، انتهجت دبلوماسية حاولت من خلالها البحث عن مواقف التأييد والمساندة لدى الدول والحكومات وحتى الشخصيات، من خلال صحفيين وأكاديميين ومفكرين وحتى محاميين، وكانت فرنسا بترسانتها العسكرية والاعلامية قد حاولت كتم صوت الثورة والتعتيم عليها، والتظاهر بشعارات الجمهورية وحقوق الانسان، ظنا منها أن ذلك سيكون كافيا لتغطية ممارستها وتعدياتها في يوميات الجزائر الجريحة، ومن بين القضايا التي حاولت فرنسا التعتم عليها هي قضايا الابادة والتهجير والتعذيب، ولكن رغم كل محاولات فرنسا لتعتيم ما تعانيه الجزائر من ظلم واستبداد إلا أنه ظهر عدد من مثقفين مساندين للثورة الجزائرية من فئة المحامين، وكان دورهم نقل يوميات المعتقلين داخل السجون الفرنسية والدفاع عن هؤلاء المظلومين أمام القضاء الفرنسي الظالم، ومن بين المحامين الذي ساندوا القضية الجزائريةهو جاك فير جيس.

1 - طرح الإشكالية:

تمحورت إشكالية موضوعي حول إبراز شخصية جاك فيرجيس ودعمه للقضية الجزائرية، وكما أن جاك يعتبر من الشخصيات الفرنسية المتميزة والمنفردة في عالم المحاماة والدفاع عن قضايا حقوق الانسان، وذلك بالبحث عن ملابسات هذه الشخصية وعن خلفياتها ودوافعها لانتهاج هذه المواقف المتميزة، ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:**كيف ساهم جاك فيرجيس في دعم القضية الجزائرية؟**

وهذا السؤال يتفرع إلى مجموعة من الأسئلة الجزئية متمثّلة فيما يلي:

ـــ ماهي القوانين والسياسات التي طبقتها فرنسا تجاه الجزائريين؟
ـــ كيف كانت وضعية المدانين الجزائريين من القوانين الفرنسية؟
ـــ من هو جاك فيرجيس؟ وكيف أهتم بالقضية الجزائرية؟
ـــ ما هو موقف جبهة التحرير الوطني من القوانين الفرنسية المستحدثة؟
ـــ كيف شكلت جميلة بوحيرد نقطة تحول في مسيرة نضال الرجل؟ وما مكانة فيرجيس ضمن الشخصيات الفرنسية المساندة للثورة؟

3-أهمية الموضوع:

يكتسي البحث في تاريخ الجزائر بصفة عامة وتاريخ الجزائر بصفة خاصة أهمية بالغة، وذلك أنه يهدف إلى التعريف بمرحلة مهمة وحساسة من تاريخ الأمة الجزائرية، ورغم أن تاريخ الثورة الجزائرية يعتبر مجالا خصبا للبحث التاريخي وخاض فيه الكثير من الباحثين إلا أننا لحد الآن نجد الكثير من جزئيات الثورة مازالت تحتاج لمزيد من البحث والتحقيق، وكما يعتبر موضوع المدانين الجزائريين أمام الفرنسية من بين هذه المواضيع، ومن خلال هذه الدراسة سوف نعرف بالمجهودات التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في سبيل دعم المدنيين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من حيث إبراز جانب مهم من جوانب الكفاح أثناء الثورة التحريرية، والمتمثل في تبيان صورة شاملة للكيفية التي تعالج القضايا المرفوعة للقضاء الفرنسي والتي تخص الجزائريين، وكيف دافع جاك فيرجيس عن القضية الجزائرية بصفة عامة.

4 -أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب مهم من جوانب تاريخ الثورة الجزائرية، وهو التعريف بالقضية الجزائرية وكذلك التعريف بجاك فيرجيسوالذي كان دوره نقل يوميات المعتقلين داخل السجون الفرنسية والدفاع عن هؤلاء المظلومين أمام القضاء الفرنسي الظالم.

6-أسباب اختيار الموضوع:

ولعل الدافع لاختياري موضوع البحث هذاراجع إلى دافع ذاتي وموضوعي:

أ-الأسباب الذاتية: فدوافع الذاتية تمثلت في اهتماماتنا بالثورة الجزائرية وميولنا إلى معرفة كيف تأثر جاك فيرجيس بالقضية الجزائرية، ومحاولة توفير مرجع لدارسات مستقبلية، وكذا التشجيع الذي وجدته لدى الأستاذ المشرف للخوض في مثل هذه المواضيع.

ب -الأسباب الموضوعية فكانت كالتالي: الرغبة مني في الزيادة المعرفية حول موضوع جاك فيرجيس ودعمه للقضية الجزائرية، وفهم اتجاهاته المختلفة والفضول المعرفي حول كيفية تأثرهبالجزائر، وابراز دور النخبة المثقفة خصوصا المحامين، وتحديدا شخصية فيرجيس، ومحاولة إبراز دوره في نصرة القضية الجزائرية ومشاركته في تحقيق الاستقلال.

7-حدود الدراسة:

تندرج فترة دراستي بين تاريخين معلمين: التاريخ الأول 1925 وهو تاريخ ميلاد المحامي جاك فيرجيس، أما التاريخ الثاني فهو 2013 تاريخ وفاته، وبين التاريخين الكثير من الأحداث منها سنوات الثورة الجزائرية

8-المنهج المتبع في الدراسة:

إن دراسة موضوع جاك فيرجيس ودعمه للقضية الجزئرية، دفعنا إلى الإلتزام بالمنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على وصف الأحداث وبعض المواقف ثم تحليلها وشرحها، إضافة إلى المنهج المقارن الذي وظفناه لمعرفة موقع موقف جاك فيرجيس من القضية الجزائرية.

9-خطة البحث:

بالاعتماد على المادة العلمية التي جمعتها، وبعد قراءتها وملاءمتها مع الخطة العنوان والإشكالية، قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة، فالمدخل خصصته للحديث عن السياسة الفرنسية تجاه الجزائريين بين "1954- 1962"، واهتمام المدافعين القضية الجزائرية، وكذا محاكمة السلطات الفرنسية للمحامين الذين يدعمون هذه القضية، والتأكيد من خلال ذلك على شمولية الثورة الجزائرية؛ بل حتى من حيث الاهتمام بمختلف جوانب الاجتماعية للشعب الجزائري، أما الفصل الأول والذي يحمل عنوان "ترجمة لشخصية جاك فيرجيس، فقد قسمته إلى أربع مباحث، وقد خصصت المبحث الأول حول الحياة الشخصية لجاك فيرجيس (مولده ونشأته)، والمبحث الثاني كان بعنوان التدرج العلمي لجاك فيرجيس، والمبحث الثالث كان بعنوان القضية الجزائرية وكيف تبناها المحامي جاك، وأخير موقف جاك فيرجيس من القضية الجزائرية والدفاع عنها، وعن الفصل الثاني فقد حمل عنوان "اهتمامات جاك فيرجيس بالقضية الجزائرية، وفيه سأطرح مجابهة الصحافة الفرنسية التعسفية في محاكمتها للجزائريين، وكذا تبني المحامي جاك فيرجيس لمبادئ جبهة التحرير الوطني ومساهمته في انشاء هيئة جماعية لها، ولا ننسى كذلك كيف دافع جاك عن قضية جميلة بوحيرد وزواجها منه، وكذا التداعيات التي تميز بها المامي لنصرة القضية الجزائرية.

10-المصادر والمراجع

اعتدمنا العديد من المصادر من أهم هذه المصادر كتاب جرائم الكوميديا القضائية وكتاب علي هارون الولاية السابعة جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962 وكتابا دفاعا عن جميلة بوحيرد بطلة العرب لجاك فيرجيس وجورج أرنو

11-الدراسات السابقة :

أما بالنسبة الدراسات فتوجد مذكرة بعنوان موقف محامين فرنسيين من الثورة الفرنسية جاك فيرجيس نموذجا الذي تضمن موقف جاك فيرجيس من الثورة الجزائرية

12-صعوبات الدراسة:

كأي باحث يقدم على الخوض في البحث في موضوع من المواضيع فقد واجهتني عدة صعوبات، عنوان هذا البحث من المواضع التي لم تأخذ حظها من الدراسة لقلة مراجعها ومصادرها، وان توفرت فإن بعض الأطراف الحاضرة والمعنيةبالقضية لم تفصل فبهاجيدا، وتاريخنا مازال بكر وبحاجة لمثل هذه المواضع التي تتناول مرحلة هامة من مراحل الجزائر المستعمرة، وقلة المعلومات حول شخصيات الدراسة.

مهما تكن الصعوبات التي هي أمر طبيعي في كل بحث علمي أكاديمي، فإني حاولت وبذلت جهدا في جمع المادة العلمية وتبويبها ودراستها ومناقشتها حسب إمكاناتي وقدرتي في هذا المجال، فإن وفقت فبفضل الله وعونه، وإن أخطأت فحسبي أنني حاولت أن أقدم عملا يضاف إلى أعمال الباحثين الذين سبقوني ولبنة لدراسات الذين سيأتون بعدي.

مدخل تاريخي:

السياسة الفرنسية تجاه الجزائريين بين {1962/1954}

أولا: القوانين الفرنسية الصادرة في حق الجزائريين.

ثانيا: موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية.

ثالثا: محاكمة السلطات الفرنسية للمحامين.

رابعا: القضية الجزائرية محل اهتمام المدافعين عنها.

تمهيد:

تعتبر ثورة نوفمبر 1954 إحدى أهم الثورات التي جسدت المفهوم الحقيقي لمصطلح "ثورة"،عدة؛ سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ذلك أن مفهومها يتعلق بشكل هذا المفهوم يحمل أبعادا مباشر بمفهوم الاستعمار؛ فإن كان الاستعمار يعني السيطرة على البلد المستعمر من كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها فالثورة هي الرفض العنيف لكل ما يمثله الاستعمار في مختلف الجوانب، كما عملت السلطات الاستعمارية منذ 1830 على إلحاق الجزائر بفرنسا، هذا الإلحاق يعني بالدرجة الأولى جعل الجزائر وخيراتها في خدمة فرنسا مدفوعة بأحد أبرز أسباب الاستعمار والذي يتمثل في حل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها فرنسا، وعلى هذا الأساس دخلت السلطات الاستعمارية في سلسلة من المشاريع السياسية والاقتصادية لاستغلال خيرات البلاد، مما انجر عنه [illegible]

اجتماعي مزر أدى إلى تفكك المجتمع الجزائري خاصة بعد الكثير من عمليات سلب الأراضي والتي نتج عنها تغيير البنى الاجتماعية خاصة في الأرياف، فهي مجتمعات زراعية بالدرجة الأولى، حيث تتمحور حياة المجتمعات الريفية حول خدمة الأرض؛ وبعد أن سلبت أراضيهم وقدمت للمستوطنين تحولوا إلى خماسين أو إلى حياة البطالة والفقر، كل هذا انجر عنه وضع اجتماعي مزر تثاقلت معالمه مع استمرار الاحتلال من فقر وبطالة وأمية وغيرها.

أولا: القوانين الفرنسية الصادرة في حق الجزائريين:

سنت فرنسا قوانينها الجائرة وتشريعاتها الماكرة وازدادت عمليات توسعها الاستعماري لتشمل الجنوب الجزائري، فبدأت السلطة الفرنسية تقوم بلعبة التشريع وتطويع القوانين لصالحها لاستخدامها كسلاح لنهب أراضي وأملاك الجزائريين، وتسليمها للمعمرين الفرنسيين، ثم تحويل الجزائر تدريجيا إلى مقاطعة فرنسية وتصبح بالتالي امتداد لفرنسا في القارة الأوروبية.[1]

فطبقت في إطار سياسة الإدماج كل قوانينها وبكل احترافية لتفرض في الأخير على الأهالي دفع نصف الضريبة العربية إلى المجالس العامة التي مثل فيها الجزائريون سوى بستة أفراد معينين ومتعاونين مع الطرف الفرنسي[2]

لتستمر بعد ذلك في تطوير قوانينها وتجديدها حسب الظروف والأحوال، ليخول في الأخير للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تم توسيع مهام سلطات قضاة الصلح تماشيا مع رغبة الطرف الفرنسي، الذي خول أيضا لشيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي، كما تم منح السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرةملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.[3]

[1] ابراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، 1881- 1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 128.

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 38

كما أخضع الحجاج الذين قاموا بأداء فريضة الحج دون رخصة إلى الاستجواب والتوقيف ثم الحجز، كما أن من قام بدعاية تحريضية ضد سلطة الاحتلال أو استعمل الدين لإثارة مشاعر الناس ضد السيطرة الفرنسية، سيكون مصيره المساءلة والتتبع القضائي في الأخير[1]

اعتمد الاستعمار الفرنسي منذ البداية على سياسة فرق تسد، بإحياء الأعراف والتقاليد التي تتنافى مع مقومات الشعب الجزائري المسلم ومع الشريعة الإسلامية، فاتجهت إلى تنظيم القضاء على الطريقة، الفرنسية، فتم توزيع المحاكم بحسب الاختصاص مع خضوعها جزئى القوانين محلية منذ بداية الاحتلال[2]، ليتطور الوضع مع مطلع القرن العشرين ويحقق الكولون حلمهم في إنشاء حكم ذاتي كامل في الشؤون المالية والمدنية، رغم المقاومة المستميتة[3].
والتي انعكست سلبا على أوضاع الجزائريين خاصة الاقتصادية والتي ساءت خلال سنوات 1905-1906 و1908 إضافة إلى فرض قوانين أكثر ردعية وعقوبات وأعمال قمع لا متناهية ضد السكان تحت مسمى قانون الأهالي بحسب تقارير السنة القضائية- 1907 1908[4]، ويضاف إلى ذلك صدور مرسوم 17 جويلية 1908 والذي نص على إحصاء الشبان الجزائريين من أجل تجنيدهم إجباريا عام 1912 ،و كذلك الاستيلاء على الأموال والأراضي لوضعية ومحاربة الإسلام، الذي شكل خطرا على الوجود الاستعماري الفرنسي[5].
ومن ثم إقامة محاكم زجرية مختصة بالمسلمين بدأت في أداء مهامها بحماس شديد، ونتجت عنه العديد من الأحكام القاسية تمثلت في أكثر من 16141 حكما سنة 16991،1902 حكما سنة 18873،1903 حكما سنة 1904 و1947 حكما سنة 1905 وكلها أحكام غير مبررة زادها استمرار القمع والإرهاب المسلط من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وتأكيدا على ذلك شهادة جونار أمام اللجنة الخارجية والمستعمرات في 15 نوفمبر 1909،حيث صرح بأن محافظي البلديات كانوا أكثر عدلا وإنصافا من قضاة الصلح لكن ذلك لم يقلل من الأمر شيئا، وبقي على حاله[6].
ورفع الجزائريون العرائض تلوى الأخرى اشتكوا من خلالها تجاوز الأداة القمعية الجديدة والمستمرة والتي وضعت قيودا على ممتلكاتهم وحرياتهم ودينهم[7]، رغم سياسة التنصير المنتهجة، ومحاولة إحلال القضاء الفرنسي مكان القضاءالإسلامي، بإقامة إثارته إلا أن كل

[1]جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار- دراسات في التاريخ المعاصر، مج06 ،منشورات وزارة (2) المجاهدين، الجزائر، 2009،ص186
[2]مليكة عالم، التنظيم القضائي الثوري (1962-1954)، الولاية الرابعة نموذجا, رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر, قسم التاريخ, جامعة الجزائر, السنة الجامعية 2013 -2014,ص48.
[3]أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1830)،(4ج), دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 3ج، 1992، ص 28
[4]مليكة عالم، المرجع نفسه، ص 53
[5]صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م، 1962 ،(دار (6) العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002،ص232
[6]مليكة عالم، المرجع نفسه، ص 54
[7]جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار- دراسات في التاريخ المعاصر، مج06،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009،ص 186.

المحاكم الاستثنائية للسيطرة على الشعب الجزائري والتدخل في كل شؤونه وقضاياه، وتلك الممارسات زادته عزيمة وإصرار على مواجهة كل القوانين الاستثنائية الفرنسية وعجل ارادة فولاذية بظهور المقاومة السياسية بعد أن توقفت المقاومة الشعبية، في فترة كانت تستعد فيها فرنسا لتجهيز نفسها في مواجهة أي طارئ خارجي قد يؤثر على الوضع الداخلي الفرنسي، ويساهم في فقدان المستعمرات الفرنسية، فكانت الضرورة ملحة لاستنزاف الفرد الجزائري واستغلاله أيما استغلال[1].

❖ **قانون التجنيد الاجباري:**

كانت القوانين الفرنسية التي تنص على الانخراط في الجيش الفرنسي تستصدر تباعا، من أجل ضرورة تكوين جيش قوي وتزويد الكتائب الفرنسية بالمجندين، فضمت فرنسا في صفوفها أكبر عدد ممكن من الجزائريين خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى[2].

مكنوها من اجتياز محنتها بعد أن جندت 82751جزائري في إطار الخدمة العسكرية وانخراط 85519 جزائري آخر في الجيش بصفة دائمة، كما جلبت منهم 000.78 عامل للمساهمة في دعم الاقتصاد الفرنسي بالعمل في المصانع الفرنسية لتعويض العمال الفرنسيين الذين التحقوا بالجيش دون الأخذ في الحسبان المتطوعين منهم، لكن ورغم كل تلكالتضحيات إلا أن باب الاستفادة من الحقوق بقي موصدا إذا طبق فيدخل دائما في إطار منظومة ردعية تختلف باختلاف المناطق في الجزائر وخارجها، فواحدة خاصة بالسكان العرب وأخرى خاصةبأبناء منطقة القبائل، أما في الجنوب فكان يتم تطبيق منظومة خاصة بأبناء ميزاب وأخرى خاصة ببقية لسكان الصحراويين[3].

وكما ترتب عن السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر ما يلي:[4]

- ✓ زوال الكيان الجزائري وتحوله إلى مقاطعة فرنسية.
- ✓ زرع الخراب والدمار في جميع أطراف الجزائر من خلال الحملات العسكرية وسياسة الارض المحروقة.
- ✓ تفكيك البنية الاقتصادية المعاشية وإلحاق الاقتصاد الجزائري بالفرنسي في إطار تقسيم العمل الرأسمالي.
- ✓ تفكيك البنية الاجتماعية وتحطيم العائلات الكبرى من خلال قوانين مصادرة للأراضي.
- ✓ زرع مجتمع غريب ودخيل في عاداته ومقوماته وأسلوب حياته وأخلاقه في المجتمع الجزائري.
- ✓ انتشار الجهل والأمية وتحول قسم كبير من المدارس للعمل في السر بعيدا عن أعين الإدارة الاستعمارية.

---

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص233.

[2] مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات ANEP،الجزائر، 2013، ص 283.

[3] علي بشيريرات، ممارسات حقوق الانسان في الجزائر 1830-1962م، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص 443.

[4] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70109..20:20 لوحظ يوم السبت 19 جوان 2024، على الساعة

- ✓ فرنسة المحيط الجزائري للقضاء على الثقافة الوطنية الجزائرية وبالتالي لتسهيل عملية الدمج في المجتمع الفرنسي.
- ✓ الهجرة نحو الخارج خاصة صوب المشرق العربي.
- ✓ التأثير في الشخصية الجزائرية والذي لايزال مثالا لحد اليوم.

ثانيا:موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية:

لم يتجاوب الشعب الجزائري مع السياسة الفرنسية في جميع الجهات بدون استثناء، لا سيما في المناطق التي عرفت ضغطا فرنسيا مكثفًا لتحويل اتجاهها الوطني، فلم يكن للإعانات ولا المساعدات التي تقدمها الإرساليات التبشيرية ولا للتعليم الذي وفرته المدرسة الفرنسية، ولا للمستوطنين الفرنسيين، ولا للمهاجرين الجزائريين الذين تنقلهم... [1].

ولم يستفد الجزائريون من قوانين شبيهة بتلك التي يتمتع بها الفرنسيون رغم نمو المنطقة المدنية التي تطورت بلدياتها بعد أن تفرعت إلى قسمين، مختلطة يسيرها موظفون فرنسيون بمساعدة جزائريين،ونشطة يكثر فيها السكان الأوروبيون[2]، فالسياسة الفرنسية تطورت وفق ما تتطلبه المصالح الامبريالية والتي لم تكن الواحدة منها أحسن من الأخرى لأن هدف المستعمر واضح هو فرض هيمنة القوات الفرنسية على البلاد، وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري[3].

لقد كانت ردود الفعل الجزائرية قوية وعلى رأسهم رجال الدين والعلماء والأعيان بما تيسر لهم من وسائل المقاومة، لأعتى همجية مسيحية شرسة، ولم تمنع الإجراءات القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال تجاههم، من القيام بدورهم ورسالتهم، ولم تدفعهم إلى السلبية والاستسلام بل دفعتهم إلى التصدي بحزم وإصرار للاستدمار الفرنسي وممارساته واستنفذوا كل الطرق لإسماع صوتهم، إن هذه الأعمال الجليلة جاءت لتؤكد أن هذا الشعب لم يستسلم وبقي يكافح إمكانياته المتواضعة، ومن بين المحتجين رجال الدين والعلماء ابن العنابي وابن الكبابطي وحمدان خوجة وبوضربة، إن مصادرة الأوقاف كانت له انعكاسات سلبيةعلى جميع جوانب الحياة الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى انعكاساتها السلبية على الجانب الديني بالجزائر، من خلال قيام السلطات الفرنسية بمحاربة الدين الإسلامي عن طريق القضاء على دور الأوقاف في الحفاظ على الشعائر الإسلامية والتضييق على رجال الدين والعلماء المسلمين[4].

ثالثا:محاكمة السطات الفرنسية للمحامين:

---

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/..13:50 لوحظ يوم الثلاثاء 2024/06/18، على الساعة

[2] سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم (2ج)، مؤسسة ميسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ج1، ص 190.

[3] سعيد بن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[4] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69558.13:55 لوحظ يوم الثلاثاء 2024/06/18، على الساعة

الملاحظ أن جل المحامين الذين تولوا الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني أمام المحاكم الفرنسية هم فرنسيون أو في الغالب هم من أصل أوروبي، نذكر منهم: جاك فرجاس[1]،جانين وموريس كوريجي، السيد والآنسة ستيب، إيف ديشيزيل، ميشيل زافريان، ألبير سماجا(AlbertSmadja)،إيلي قادج، ولويس قرانج والقائمة مازالت متواصلة، هؤلاء لم يكونوا مجرد محامين قدموا خدمة إنسانية وحسب، بل تجاوزوا هذا الدور ليتولوا صفة المناضلين والمدافعين في آن واحد، حيث أصبحوا من المسيرين والأعضاء النشطين في هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين.

حتى أصبح دفاع الفرنسيين عن الجزائريين ظاهرة أثارت الأوساط الفرنسية، فالكل يتساءل عن الأسباب التي جعلتهم يتصدرون محاكمات جبهة التحرير الوطني، أسباب كثيرة كانت وراء إبراز هذه الظاهرة كان في مقدمتها عدم توفر العدد الكافي من المحامين الجزائريين، وحتى الذين وجدوا كانوا معرضين للحبس بصفتهم أعضاء في جبهة التحرير الوطني، وفي المقابل ظهرت في الأوساط الفرنسية حركة مناهضة للاستعمار وممارساته كان من بينهم عدد لا بأس به من المحامين، فوجود طرف يبحث عن الاستقلال وطرف مناهض للاستعمار ساهم بقدر كبير في وجود فرص تعاون بين جبهة التحرير والمحامين الفرنسيين.

نشاط هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين ارتبط ارتباطا وثيقا بالمحامين الذين ينتمون إلى اليسار الفرنسي، فقد كان هؤلاء يمثلون نسبة كبيرة من محامي الهيئة، وفي سنوات الثورة التحريرية أصبحت المواجهات بين القضاة الفرنسيين والمحامين اليساريين ترسم المشاهد اليومية للمحاكمات .ونظرا للظروف الاستثنائية التي صاحبت اندلاع الثورة التحريرية وفي ظل التشدد الفرنسي الذي صاحبه تضييق الخناق على مناضلي جبهة التحرير، فإن قبول المحامين الدفاع عن الجزائريين ليس مهمةمريحة، فأدنى نيابة عمالة في الجزائر مجهزة بمحكمة عسكرية، فالأمر لا يتعلق رسميا، بحرب تحرير حسب اعتقادهم ولكن بشغب ضد النظام العام، وكل مناضل يساهم في هذا الشغب هو خارج عنالقانون، والمحاكم قائمة لإعادة السلم بالحكم على هؤلاء المحرضين على الفوضى والشغب[2].

ومن الطبيعي اعتبار جميع محامي جبهة التحرير الوطني مناضلين من أجل قضية مبادئها مقبولة، خاصة الجزائريين منهم، فهم ملتزمون داخل جهة التحرير الوطني بالنضال من أجل تحقيق عالميا الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر، لكن ما يثير التساؤل هو انضمام اليساريين الفرنسيين للدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، أو بالأحرى لماذا قرر هؤلاء الوقوف في صف الجبهة بدلا من الوقوف في صف حكومة بلادهم؟

بالنسبة للمحامين الفرنسيين الذين عملوا كمحامين لدى جبهة التحرير الوطني في إطار"هيئة الدفاع" فقد اعتبروا عملهم خدمة لمصلحة بلدهم المستقبلية وخدمة للحق العام، فهم اختاروا

[1]مليكة عالم،مرجع سبق ذكره، ص 217.

[2]علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 -1962،تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، تذ : محمد بوضياف،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007،ص228.

طواعية و بأنفسهم بين القانون الذي سطرته فرنسا الاستعمارية بشرعيتها وبين العدالةالحقيقية والحق العام،[1].

فهذا المحامي هنري كوبون يقول عن اقتناعه بالوقوف مع القضية الجزائرية:«كان علي واجبات يجب تأديتها إزاء موكلي لكن لم أكن في الحقيقة-أو بالأحرى لم أعد كذلك- محاميا عاديا بل كنت محاميا يدافع عن كيان سياسي ثوري، مناضلا مكلفا ليس بالدفاع عن شخص فحسب وإنما أيضا بكشف وفضح ظلم وجور السلطات الاستعمارية الفرنسية[2].

والمحامي إيف ديشيزيل أكد بأن عقيدته وضميره المهني هما اللذان دفعاه لقبول الدفاع عن مناضلي الجبهة فيقول: "لم يعد بمقدوري بعد الآن أن أقدم لهؤلاء الرجال الذين ترسف أرجلهم في الأغلال سوى ضميري المعذب ولكنني مع ذلك أملك جهة أخرى للاحتكام، ذلك أن مأساتي ليست مأساة شخصية فحسب بل يجب أن تكون مأساة الضمير العام، إنني أرفع بصري إلى كافة الفرنسيين الشرفاء وأقول لهم: هل نسيتم الكفاح ايد لشعبنا في سبيل الحرية؟ فهل ترضون بتدنيس شرفكم بعداثني عشر عاما مضت على سقوط الفاشية بسكوتكم عن هذه الفظائع"[3].

كما وصفت المحامية جيزيل حليمي دفاعها عن الجزائريين بأنه واجب إنساني، فتقول: "يجب أن نقول أن الدفاع هو طريقة تغيير العالم، وفي حالة مسجون سياسي لا نستطيع التحدث عن الاستيعاب، وفي حالة جميلة بوباشا والأبطال الآخرين وغيرهم ممن استشهدوا من أجل استقلال بلادهم لا يمكن التعامل معهم بنفس الطريقة وبنفس البعد الذي نتعامل به مع رجل يأخذ بندقية، بالنسبة لي على الصعيد السياسي الأشياء جد مختلطة، فالمسجون السياسي في محاكمة ويقتل ظلما سياسية إذا اقتنعت بأفكاره وأهدافه فإنني أنا الأولى أتقدم للدفاع عليه، ولكنني إذا لم أقتنع بأفكاره التي يدافع عنها فلن أدافع عنه"[4].

رابعا:القضية الجزائرية محل اهتمام المدافعين عنها:

دافع المحامون الفرنسيون بكل قوة عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكانوا يؤكدونباستمرار أمام المحاكم المدنية والعسكرية على أن المحاكمات ليست لها سند قانوني باعتبار ما كان يحدث في الجزائر حرب ا تحريرية عكس ما كانت تروج له فرنسا بأنها حوادث تدخل في إطار الإخلال بالقانون العام، وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ فرجاس في كتابه "جرائم الدولة الكوميديا القضائية"ما يلي: "هذا الوضع الاستثنائي حرم المتهمين الجزائريين من كل الضمانات سواء كانت متعلقة بالقانون العام أو القانون الدولي الإنساني

[1]علي هارون، مصدر سبق ذكره، ص 219.

[2]هنري كوبون، محامي الفلاقة عضو مجموعة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني 1958 -1962،تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص 69.

[3]ايف ديشيزيل، «اعتراف محام»، وشهد شاهد مقالات غربية عن ثورة الجزائر، ط1،دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص201.

[4] Par la rédaction de l'INA, Gisèle Halimi au sujet des procès politique 1967, Publié le 29.07.2020, : https://www.ina.fr/ina-eclaire-actu/1967-gisele-halimi-et-la-specificite-des-proces-politique الإطلاع تاريخ 2022. 04/ 02/الجمعة يوم)

الذي تنص عليه اتفاقية جنيف"[1]،ويقول في موضع آخر: "أنا ممتهن للقانون وأحمل عبء السجناء من أجل حياتهم وحريتهم وآلامهم، فلا أستطيع بالتالي البقاء دون تصرف، لهذا السبب قررت منذ سنة مع بعض زملائي أن أراسل اللجنة الدولية للصليب الأحمر"[2].

وجدت هيئة الدفاع الدعم الكبير من المحامين اليساريين الفرنسيين فهم كانوا بمثابة جرعة جديدة خاصة أنهم من المناهضين للاستعمار كالمحامي جاك فرجاس الذي بانضمامه للهيئة أعطى روحا جديدة لأسلوب الهيئة في الدفاع خاصة أن هؤلاء الفرنسيين على اطلاع كبير على القوانين الفرنسية والدولية، إن المحامين الفرنسيين اختاروا عن طواعية الدفاع عن المدانين الجزائريين وذلك لتقاطع مبادئهم من مناهضة للاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها إلى ما تدعو له جبهة التحرير الوطني، وبالتالي فإما اعتبروا أن المدانين الجزائريين محاربون في إطار حرب استقلال وليسوا بخارجين عن القانون الفرنسي أو مجرد متمردين.هذه المواقف الداعمة للقضية الجزائرية والواضحة والثابتة اتجاهها أثارت حفيظة واستغراب الساسة الفرنسيين، فهذا مثلا الجنرال سالان يسأل مستغربا عن الأسباب التي دعتهم لاتخاذ هذا[3]، الموقف فيقول: "كيف استطاع الفرنسيون المثقفون والمتعقلون ظاهريا أن يصلوا إلى درجة الوقوف ضدوطنهم إلى جانب أعداء صريحين لفرنسا؟"[4].

هذه النظرة العدائية للمحامين الفرنسيين حملها أيضا بعض زملائهم من المحامين الفرنسيين الذين يشكلون غالبية أعضاء نقابة المحامين، حيث نظروا لهم بنظرة احتقار وتعاملوا معهم بتحفظ، فيقول المحامي جاك فرجاس اعتبر هو وبقية زملائه ممن اختاروا نه ا الدفاع عن مناضلي الجبهة غير مسؤولين في نظر زملائهم من اليسار واليسار المتطرف وخونة ومتحولين إلى العدو في نظر زملائهم من اليمين الذين كانوا يطالبون بعقوبات ضدنا حيث كانوا يتعرضون لضربات بعض المسؤولين[5].

أما المحامي هنري كوبون فقد قسم هؤلاء إلى ثلاثة أقسام، قسم "ناصح" يتظاهر بالتعاطف والنصح للمحامي ليدفعه للتخلي عن مهنته الدفاعية وقسم يتفق مع إصرار المحامي على الدفاع لصالح الجبهة إلا أنهم يلومونهم على اتباع طريقة جماعية في الدفاع ضمن فريق من المحامين وقسمثالث وهو الأكثر خطورة "الشكاة" الذين يرفعون شكاويهم إلى نقيب المحامين ضد محامي الجبهة[6].

اعتبرت فرنسا هؤلاء المحامين حلفاء للجبهة وأعداء للنظام والتشريعات الفرنسية، وهذا ما تؤكده أحدى التقارير الذي أعدته المديرية العامة للأمن الوطني الفرنسي في 02 ماي 1960

---

[1] محفوظ عاشور،نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958،أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان بالقضية إلى التجسيد 1954 -1962،أعمال الملتقى الدولي الذي نظم بالتعاون بين كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الشلف، 17 -18 نوفمبر 2014،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017 ،ص96.).

[2] جاك فرجاس، جرائم الدولة الكوميديا القضائية، قرا وتع: موسى زمولي، (د.ط)،منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ص223

[3] ينظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، (1954- 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص:190-191

[4] جاك فرجاس، مرجع سبق ذكره، ص 240..

[5] المصدر نفسه، ص 216..

[6] هنري كوبون، مصدر سبق ذكره، ص 72.

موجه إلى القاضي مونزاين المكلف بالتحقيق ضد محامي هيئة دفاع الجبهة وهم الأساتذة: بن عبد الله، أوصديق، فرجاس وغيرهم، بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، حيث اعتبرهم حلفاء لأعداء فرنسا، وإذ ا فهم في كفاح ضدها[1].

إن المحامين الفرنسيين خاصة ومن خلال دفاعهم عن المدنيين لجزائريين كانوا يعلمون يقينا أنهميجسدون مبادئ الثورة الفرنسية التي أصدر ت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنهم أبدوا عنادهم واعتراضهم عما تقوم به فرنسا ضد الشعب الجزائري[2].

كما دافعوا على الدوام أمام المحاكم عن المستعمرين الذين يسعون باسم مبادئ الثورة الفرنسية لسنة 1789 نفسها ومبادئ الدستور، إلى مقاومة التبعية ورفض النظام الكولونيالي، وكان الأمر هكذا في الجزائر؛ ولكن بصرف النظر عن بعض الحلقات العنيفة البارزة في حركة المقاومة الممتدة عبر قرون ضد الاحتلال، فإن النضال اندرج في هذه السنين الأخيرة في إطار المطالب السلمية، فكانت المهمة مريحة بالنسبة لكل محام فرنسي وديمقراطي، مادامت مظاهر الإجحاف تبدو صارخة[3].

وهكذا فإن المحامين الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين استطاعوا وضع براعتهم وأحيانا تسامحهم في خدمة المناضلين الجزائريين المتابعين في أغلب الأحيان، من أجل التعبير عن أفكار سياسية غير مطابقة لما سلم به الاستعمار، إن أعضاء هيئة المحامين بباريس أمثال الأستاذة: ستيبوزون، ديشيزيل، براون وفاي وكثير غيرهم لم يدخروا جهد في عبور البحر المتوسط للمرافعة بشجاعة وقناعة عن قضية الوطنيين[4].

انتهجت فرنسا الاستعمارية سياسة شاملة استهدفت إخضاع الأرض وتدمير الإنسان واستغلال الثروة في الجزائر، مستعينة في ذلك بخبرائها ومنظريها في المجالات المختلة، وكان المجتمع الجزائري المتماسك العرى والأوصال دينيا ولغويا وعرقيا أحد أهداف هذه السياسة، وهذا لتفكيكه وضرب وحدته، من خلال عدة سياسات وأفكار ونظريات، كسياسة فرّق تسد، ونظرية تعدد الشعوب، ومحاولة خلق مجتمع هجين مسيخ في الجزائر.

---

[1]علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 -1962، مصدر سبق ذكره، ص 72، ص 72.

[2]عبد الرحمن مزيان شريف، حرب الجزائر في فرنسا، درا الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص253.

[3]علي هارون، المصدر نفسه، ص217.

[4]علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 -1962، مصدر سبق ذكره، ص218.

الفصل الأول:
ترجمة لشخصية جاك فيرجيس

أوّلا: جاك فرجيس مولده ونشأته.
ثانثا:التدرج التعليمي لجاك فرجيس.
ثالثا:تبني جاك فيرجيس القضية الجزائرية.
رابعا: موقف جاك فيرجيس من القضية الجزائرية بين الدفاع عنها ومعاقبة السلطات الفرنسية له "اعتقاله"

تمهيد:

إن نشاط المحامين وجهودهم في الدفاع عن القضية الجزائرية وعن المتهمين والمساجين الجزائريين، جعل السلطات الفرنسية تسارع في مطاردتهم وغلقاء القبض عليهم بتهمة المساس بأمن الدولة، والمحامي جاك فيرجيس "محامي الرعب " أو "محامي الشيطان" أُلقب هكذا بسبب مرافعته في قضايا شخصيات مشهورة مُتهمة بالقتل والإرهاب، البعض منها بريء والبعض الآخر مذنب، ولكنه، في نفس الوقت، مناضل في قضايا عادلة.. إنّه المحامي الفرنسي المثير للجدل، جاك فيرجيس، حيث يعتبر من الشخصيات الفرنسية

التي عايشت الاحتلال النازي لبلادها، وكما التزم بالدفاع عن المعتقلين وصرة القضية الجزائرية ووقوفه ضد ممارسات بلده الإضطهادية، سوف نتعرف عليه أكثر في هذا الفصل.

أولا: شخصية المحامي جاك فيرجيس :

1ـجاك فيرجيس:(jacques verges)

مولده و نشأته:

إثارة الجدل في شخصية جاك فيرجيس، بدأت فور رؤيته النور لأول مرة فالرجل مولود رسمياً يوم 5 مارس / آذار 1925 بمدينة "أوبون" بتايلاند، ولكن بعض المؤرخين على غرار برنارد فيوليت يشيرون إلى أن المحامي الشهير قد ولد، في الحقيقة، قبل سنة واحدة من ذلك التاريخ، وبالضبط في 20 من أبريل / نيسان 1924 بجمهورية لاوس التي كانت حينها مستعمرة فرنسية، وبحسب رواية أولئك المؤرخين، فإنّ القنصل الفرنسي، ريمون فيرجيس، كان على علاقة غير شرعية بالأستاذة الفيتنامية، فام تي كهانغ، لما أنجبت جاك، قبل أن يتزوجها رسمياً، فيما بعد، وتنجب الولد الثاني، بول، فقام حينها الوالد بتسجيل الطفلين الاثنين، في الحالة المدنية، على أنهما توأم.[1]

لم يعش جاك فيرجيس كثيراً رفقة والدته، حيث توفيت في سنة 1928، فتربى، رفقة شقيقه بوللدى عمته بجزيرة لارينيون بالمحيط الهندي، حيث إنّ عائلة فيرجيس كانت قد استوطنت هذه المستعمرة الفرنسية منذ القرن ال 17.[2]

[1] Rachid khettab.Les amis des freres dictionnaire biographique des soutiens internationaux a la lutte de liberation nationale algerienne.les Edition Dar khettab.2012.p380.

[2] https://www.google.com/search، لوحظ يوم الخميس 20 جوان 2024 على الساعة 17:30.

والده الطبيب والدبلوماسي ريمون فيرجيس اخلي من وظيفته بسبب زواجه من فتاة فيتنامية، حيث كان الزواج المختلط ممنوعا في القانون الاستعماري الفرنسي فهذا ما جعله بعيد عن المحيط والمجتمع الفرنسي وبات عليه أن يعيل أسرته في ظروف صعبة أجبرته على تطبيب في المئات في مستعمرة رينيون مجانا يقول جاك:" كان أبي يعالجهم جميعا، وأنا اذكر صفوفا من المرضى تدخل وتخرج من منزلنا، رايتا أناسا مصابين بالبرص والسرطان والأمراض الاستوائية والطلقات النارية على حد سواء، أما أمي فلم يتمكن من شفائها حين أصيبت بالحمى وتوفيت وأنا وأخي لم نكن بلغنا الخامسة من العمر"[1]

تأثرفيرجيس، بالثقافة الفيتنامية وتعلم اللغة الفيتنامية بطلاقة، كما تأثر أيضا بالنضال ضد الاستعمار الفرنسي في لفيتنام مما دفعه لاحقا إلى أن يصبح من اشد المدافعين عن حقوق الشعوب المستعمرة.

في عام 1939 عندما كان فيرجيس يبلغ من العمر 14 عاما انتقل مع والده إلى فرنسا، هناك أكمل دراسته الثانوية، وبعدما نال شهادة الباكالوريا في سن 16 عام، درس جاك سنة واحدة فقط بكلية الحقوق بلارينيون، قبل الرحيل في يناير/كانون الثاني 1943 إلى العاصمة البريطانية لندن، عبر جزيرة مدغشقر، للانضمام الى القوات الفرنسية الحرة التي كانت تحارب ألمانيا النازية، فشارك في العديد من المعارك بإيطاليا وفرنسا والجزائر والمغرب، برتبة ضابط صف.[2]

انضم جاك في سنة 1945 بعد الحرب العالمية الثانية للحزب الشيوعي الفرنسي، وواصل دراسته للحقوق بعاصمة باريس، و ترأس جمعية الطلبة لجزيرة لاينيون ، فصادقة بعض الطلبة الذين أصبحوا في ما بعد شخصيات سياسية في بلدانهم كالتونسي محمد مصمودي، وزير الخارجية السابق في عهد الرئيس لحبيب بورقيبة، و بول بوت الذي أصبح زعيم حركة "الخمير الحمر" ثم الوزير الأول لكامبويا من 1976 إلى 1979.

وترقى جاك فيرجيس في مختلف المناصب للحزب الشيوعي الفرنسي إلى أن كسب عضوية لجنته التنفيذية من 1951إلى 1954، أصبح الأمين العام للاتحاد الدولي لطلبة، ما سمح له بالسفر إلى العديد من الدول والاحتكاك عن قرب ببعض الرجال ، الرجال المهمين على غرار أريش هوني كير، الذي أصبح فيما بعد رئيس ألمانيا الشرقية، وألكسندر شيليبين، الذي أصبح رئيس المخابرات السوفييتية KGB بحسب جريدة le mondeالفرنسية.[3] لدى عودت جاك إلى فرنسا التحق بالسلك الحقوقي الفرنسي بعد أن أمضى أربع سنوات رحالة مع زوجته الأولى كوليت،والتزم بالدفاع عن القضية الجزائرية، موكلته الأولى المناضلة جميلة بوحيرد كانت في الثانية و العشرين من عمرها و التي كانت متهمة بتفجير مقهى، وخارجة من تعذيب الاستخبارات الفرنسية، ويذكر أصدقاء فيرجيس أن الحب الذي جمع بين جميلة وجاك كان بطوليا، على الرغم من الإعدام الذي صدر بحقها،إلا أن خروجها من

[1]رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحريرية الوطنية الجزائرية ، قاموس بيوغرافي،تر مصطفى الماضي ،دار لخطاب ص 330
[2]رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحريرية الوطنية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 330.
[3]https://www.google.com/search.17:30 ، لوحظ يوم الخميس 20 جوان 2024 على الساعة

السجن عام 1956 كان انتصارا توج بالزواج . بعد إطلاق سراح جميلة تزوجت من محاميها الذي اتخذ اسم منصور وهو اسم مشتق من النصر أنجبا بنت و ولد استقر جاك في الجزائر بعد الاستقلال وشارك في تأسيس مجلة الثورة الإفريقية كما كان أيضا مسؤول ديون وزير الخارجية الجزائرية، سنة 1970 غادر الجزائر ليستقر في باريس ويصبح من بين اكبر وأشهر المحامين.[1]

توفي جاك فيرجيس احد أكثر المحامين قوة وإثارة للجدل في نقابة محامي باريس يوم 15 أغسطس 2013 عن عمر يناهز 88 سنة حيث إن وفاته إثارة العديد من ردود الفعل من طرف زملائه بهيئة باريس ومن طرف وسائل الإعلان، فهو نموذج المحامي الذي كان يستفز الحقيقة باستمرار ليوصلها إلى خندقها الأخير ويروض القانون بمهارة وبحس مهني راقي ليمزجه بالأجواء السياسية المصاحبة به، تأسف العديد من رجال القضاء الفرنسيين للخسارة الكبرى بوفاة احد أعمدة هيئة المحامين بباريس بحكم أن جاك سيترك فراغا كبير في عالم المحامين الأذكياء الذين يملكون موهبة الاستفزاز الذكي للحقيقة[2]

ثانيا: التدرج التعليمي لجاك فيرجيس:

ابن ريموند فيرجيس الذي أصبح بدوره قنصلا في تايلاند، وطبيبا في لاوس ثم في ريونيون وقام تي خانج، وصل إلى ريونيون في سن الثالثة وبقي حتى سن 17 عاما، حيث التحق بمدرسة Leconte de lisle الثانوية في سان دوني حتى حصل على الباكالوريا في الفلسفة حيث كان زميله ريموند باري وكان شغوفا بالصخب، ثم أكمل سنته الأولى والثانية في القانون قبل أن ينضم إلى القوات الفرنسية الحرة في أوائل عام 1943، وصل مع شقيقه بول إلى لندن عبر مدغشقر وجنوب إفريقيا، في كامبرلي ضواحي العاصمة الانجليزية حيث كان يقوم بالتدريب العسكري، ثم غادر إلى الجزائر والمغرب لإكمال تدريبه ويصبح رقيبا، ثم تم إرساله إلى ايطاليا وفرنسا واحتلال ألمانيا كجندي مدفعي صف، وقال:"لدي ذكريات جميلة جدا عن هذه الحرب, كانت هناك مخاطر لكن في النهاية كان الوقت مناسب للغاية" في عام 1944 تم تسريحه برتبة رقيب وعاد الى باريس ليحصل على شهادة في التاريخ من جامعة السوربون في عام 1945، وبعد ذلك بقليل حصل على شهادة الحقوق(1953_1954)، وأدى يمين المحامي 1955 وحقق انجاز بتعيينه بعد عام سكرتير أول لمؤتمر التدريب الداخلي، كتب مذكرتين، واحدة عن إلغاء العبودية في ريونيون عام 716، والثانية عن اله مصري، إلى جانب دراسته الجامعية تعلم عام 1954 في مدرسة اللغات الشرقية بباريس اللغة الهندية وهي اللغة الأولى في الهند وأيضا لغة الاقاليات الهندوسية في جزيرة ريونيون وموريشيوس ومدغشقر، وكذلك اللغة الملغاشية، محام منذ عام 1955، موقوف عن العمل لمدة عام في جلسة تأديبية بتهمة إثارة مبارزة مع ضابط فرنسي كان يجلس في محكمة رويلي العسكرية و كان بمثابة مفوض الحكومة، مدير دائرة

[1] رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحريرية الوطنية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، ص331

[2] **الموقع الرسمي** للمستشار **البرلماني عبداللطيف أعمو**.**2012** © www.ouammou.net © لوحظ يوم الجمعة 21 جوان 2024، على الساعة 10:15 صباحا.

إفريقيا بوزارة الخارجية الجزائرية بعد شهر من إعلان استقلال الجزائر واستيلاء بن بله على السلطة (1962_1963).[1]

في باريس انشأ مجلة "الثورة الإفريقية" الأسبوعية 1963 والتي سرعان ما أصبحت منبر الصين الشيوعية قبل أن تختفي بعد ثمانية عشر عددا و تفسح المجال أمام الثورة، وهي مطبوعة مولها ماو تسي تونج هذه المرة و لكنها محظورة في كامل الأراضي الفرنسية، وفي العدد الأول نجد أول نص يدعو إلى الكفاح المسلح في أوروبا (ديسمبر 1963) وتوقيعات تشي جيفارا، والجنرال جياب، واميلكاركابرال زعيم استقلال غينيا بيساو، وريجيس دوبريه، وبعد الانقلاب الذي قام به هواري بومدين في الجزائر والذي أطاح ببن بله، سجل في نقابة المحامين بالجزائر العاصمة 1965 قبل طرده من الجزائر 1969 عاد إلى باريس حيث أعاد التسجيل في نقابة المحامين في باريس قبل ان يختفي من خريطة العالم في 7 مارس 1970 لمدة عشر سنوات تقريبا، عاد الى الظهور في باريس في 12 مارس 1979 واستأنف مهنته كمحام، حيث دافع عن مويس تشومبي، الذي كان انذاك رجلا قويا من كاتانغا والكونغو، وأخيرا ماجداليا كوب وبرونر بريجيت 1982 وهما صديقا إرهابيان يساريان متطرفان لكارلوس، كما اشرف على محاكمة كلاوس باربي 1987 تمت محاكمة ضابط قوات الأمن الخاصة في ليون وسيترافع بالتعاون مع ماري انيك راماسامي، ابنة البرت، عضو مجلس الشيوخ السابق عن ريونيون، لصالح ايليتش راميريز سانشيز المعروف باسم كارلوس، الذي حكم عليه القضاء الفرنسي بالسجن مدى الحياة لارتكابه أعمال إرهابية على أساس وثائق ستاسي كان بعد ذلك موضع تحقيق من قبل نقابة محامين في عام 1994 بسبب الشكوك المحيطة به لمحاولته المساومة باسم كارلوس للحصول على حكم بالتساهل مع حكومة بيير موروا الاشتراكية.[2]

دافعا عن لويزة أيفون كاسيتا، أمين الصندوق السري لحزب التجمع من اجل الجمهورية، وعن سلوبودان ميلوسيفيتش، دكتاتور يوغوسلافيا السابق، والبستاني عمر رداد، وعائلتي الكابتن باريل، محاكمة الاستئناف للمحافظ بونيه في قضية الكوخ المصنوع من القش في كورسيكا وقضية التصنت على الهاتف في الاليزيه، في ريونيون:في عام 1984 في ريونيون دافع عن تاجر جاكوب جانجيت الذي ادعى انه تعرض للتعذيب على يد الشرطة والدرك في عام 1983، في أعقاب قضية المفجرين المناهضين ل CMRP، قضية أخرى، نداء أخر لرئيس بلدية سانت ماري، الدكتور اكسل كيشينين، المتهم بالاختلاس، كما استدعاه كتعزيز عام 1985 لدفاع عن عامل محطة الوقود بول امبل المتهم بالاحتيال في قسائم وقود معفاة من الضرائب تم شراءها من الصيادين المحليين، في عام 1986 دافع عن الاستئناف في محاكمة نشطاء PCRالمدانين بعد أحداث وقعت خلال انتخابات كانتون سانت اندريه، في أغسطس 1985، ودافع عن كميل سودري في ريونيو، الذي تمت مصادرة

[1] **الموقع الرسمي** للمستشار **البرلماني عبداللطيف أعمو 2012، موقع سبق ذكره.**

[2] https://www.reunionnaisdumonde.com/magazine/1001-celebrites/verges-jacques

هوائي راديو الحرية الخاص به في أعقاب أعمال الشغب شودرون في عام 1991، وأخيرا في عام 1996، دافع عن اريك بوير، رئيس مجلس العام، قي قضية المحسوبية في العقود العامة.[1]

ويقال عن حياته السياسية انه كان ديجوليا، وستالينيا، ومناصرا للعالم الثالث، ولم يصوت لفترة طويلة، انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي و قام بحملته في عام 1946، في باريس، تمكن من السيطرة على الفندق الذي اتاحته لهم ادارة ريونيون، شارع سان سولبيس، واحتلاله وتحويله الى قاعدة تدريب للعمل المناهض للاستعمار من خلال إنشاء "لجنة الاتصال للجمعيات الطلابية الاستعمارية" تجمع الشباب من جميع المستعمرات الفرنسية وسرعان ما تم تجهيزها بصحيفة Etudiants anticolonialistes، هذه الجمعية هي التي تشغله كسكرتير للاتحاد الدولي لطلاب الذين كان مقرهم الرئيسي في براغ 717 (تشيكوسلوفاكيا)، المعينة رئيسا للقطاع المناهض للاستعمار، ومسؤولة عن الحفاظ على الاتصالات مع قوميين العالم الثالث، ولاسيما رابطة الطلاب مسلمي شمال إفريقيا، رابطة الطلاب من أصل مدغشقر، اتحاد الطلاب الأفارقة السود في فرنسا أو اتحاد طلاب ريونيونيز في فرنسا (1951_1954).[2]

التحق كطالب في المدرسة الاستعمارية PCF(1951) وكان عضو في الخلية الشيوعية في قصر العدل في باريس 1955، سفير حزب الشيوعي الفرنسي لدى البلدان الشقيقة، ترك الحزب بعد التصويت على صلاحيات خاصة في الجزائر، معتقدا ان سياستها الاستعمارية خجولة للغاية 1957، انضم إلى جبهة التحرير الوطني وشكل تجمع شهير لمحامي جبهة التحرير الوطني من اجل الدفاع بشكل خاص عن المجرة جميلة بوحيرد التي تزوجها للمرة الثانية عام 1965 باعتناق الإسلام (كان اسمه آنذاك (منصور) واخذ الجنسية الجزائرية، تم بعد ذلك تليين مبناه الواقع في شارع دي فيلييه في باريس من قبل منظمة الجيش السري المعروفة باسم OAS (أكتوبر 1961)[3]

كتب: دفاعا عن جميلة بوحيرد 1957، حول الإستراتيجية القضائية 1969، الأجندة (نفذه طبعتها) عام 1979 اللقيط المضيء 1990، الاستخبارات مع العدو، محادثات مع جان لويس ريمو 1994، لدي ذكريات أكثر مما لو كان عمري ألف عام 1998 وهو العمل الذي يشيد فيه بجاك ايسورني وجان لويس تيكسييه في جنانكور، أنا أدافع عن باربي 1988، جمال الجريمة 1989، انتحار فرنسا مع برنارد ايسورني، محامي الشيطان مع الآن دي موراندای 2001, جاك فيرجيس، الصمت الأسود والأكاذيب البيضاء 2001، عمر قتلني 2001، قاموس في حب العدالة 2002، الأخطاء القضائية 2002 بالاشتراك مع البروفيسور

[1] رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحريرية الوطنية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، ص 320.
[2] المرجع نفسه، ص 322.
[3] مقتطف من كتاب célébrités de la Réunion الذي نشر عام 2009 استنادا الى وثائق (بالترجمة)

برنارد ديبري، حول الضمير السيئ بشكل عام وافريقيا بشكل خاص 2003، العدالة لشعب الصربي 2003، مناهضة للاستعمار 2005، ويل للفقراء 2006، ما اجما حروبي 2007.[1]

ثالثا: تبني جاك فيرجيس القضية الجزائرية:

جبهة التحرير الوطني نشأت كتجسيم للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وقد تأسست في نوفمبر 1954 لم تكن الجبهة مجرد حزب سياسي تقليدي، بل كانت جبهة لجميع الجزائريين الذين رفضوا الاستعمار وسعوا لتحرير بلادهم، نشأت الجبهة عن الحركة السرية المسماة بلجنة الثورة للوحدة والعمل، التي نشأت بدورها بشكل مباشر عن العمل الثوري الذي بدا في الفاتح من نوفمبر 1954.

في بدايتها كانت الجبهة تجمعا لمناضلين قليلين رفضوا النضال السياسي ضمن اطار الشرعية الفرنسية وبتالي كانت تتميز عن الأحزاب السياسية التقليدية، وعلى الرغم من ذلك الانضمام الى الجبهة كان متاحا لأفراد من مختلف التشكيلات السياسية بشكل فردي، كانت الجبهة تضم مجموعة من اللجان والمؤتمرات، بما في ذلك المؤتمر الوطني ولجنة التنفيذ والتنسيق، بالإضافة إلى التنسيق العسكري، امتد نفوذ الجبهة لتشمل كافة الطبقات في المجتمع، سواء في القرى أو المدن، من بين المهام الرئيسية التي تولتها الجبهة كان الدافع عن المسبلين و الفدائيين الذين شاركوا في الثورة مثل قضية المجاهدة جميلة بوحيرد[2].

في فترة الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، كانت المحاكم الفرنسية تطبق قوانين صارمة وظالمة على الجزائريين، تمثل هذه القضايا الظلم التي كان يعانيها الشعب الجزائريين تحت حكم الاستعمار الفرنسي.

في هذا السياق تعاهدت جبهة التحرير الوطني في الجزائر مع المحامي الفرنسي جاك فيرجيس للدفاع عن فتاة مهددة بالموت، مما أدى لبدأ سلسلة من الأحداث المهمة، في يوليو 1957، تمت محاكمة مجموعة من الجزائريين بتهمة الاعتداءات المختلفة، وتم إصدار أحكام بالإعدام ضدهم، بينهم جميلة بوحيرد وجميلة بوعزة وعبد الرحمان طالب و عبد الغاني فرشلي.[3]

لكن جاك فيرجيس، المحامي المكلف بالدفاع، قام بإعادة صياغة القضية بطريقة تجعلها تثير اهتمام الرأي العام والصحافة، عبر تمثيلا لفتاتين بوحيرد وبوعزة كضحيتين بدلا من مجرمتين إرهابيتين، واستطاع فيرجيس بذلك أن يحقق نجاحا في جذب انتباه الرأي العام الفرنسي و الدولي الى قضية الجزائر وظلم الاستعمار الفرنسي.

بفضل حملة توسط وطنية ودولية، وتأثير الجهود التي بذلها جاك فيرجيس تم تغيير الحكم بالإعدام لجميلة بوحيرد، كان لجاك فيرجيس أن يكون محاميا يتبنى التزاما شيوعيا

[1] رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحريرية الوطنية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، ص 330

[2] جاك فيرجيس:جرائم الدولة (الكوميديا القضائية) ، حسين حيدر عويدات ، للنشر و الطباعة ، بيرت (لبنان) 2004 ص 209

[3] المصدر نفسه، ص 211

ويتصرف وفقا لمبادئه، ولكنه اختار الدفاع عن العدالة وإظهار الظلم الذي يتعرض له الجزائريون تحت حكم الاستعمار[1].

في الأشهر الأولى من بداية الصراع المسلح، كان هناك طلب ملح للمساعدة القانونية من المحامين الفرنسيين، خاصة من اليسار واليسار المتطرف، للدفاع عن المناضلين الجزائريين الذين كانوا معتقلين هارون المسؤول عن الدفاع، ولكن كثيرا منه كانوا يتجنبون تبني مواقف تؤيد الاستقلال الجزائري، وفي هذا السياق، عاد الأمر للحزب الشيوعي الفرنسي الذي بدأ يناقش فكرة تشكيل هيئة دفاعية جماعية، تم تأسيس هذه الهيئة رسميًا في 19 أفريل 1959، وكانت تهدف إلى توفير الدعم القانوني والمالي للمناضلين الجزائريين وتعزيز الدفاع عنهم أمام المحاكم.[2]

منذ نهاية عام 1959، بدأت الهيئة الدفاعية تجميع التمويل اللازم لعملها، ونجحت في تسليط الضوء على قضايا المناضلين الجزائريين في الرأي العام الفرنسي، ومع ذلك، تعرضت الهيئة لانتقادات شديدة من الصحافة اليمينية وتعرضت للسخرية والتجاهل في بعض الأحيان.

وجهت الاتهامات للجزائريين المحتجزين بتهمة حمل السلاح ضد فرنسا، ولكن المحامين قاموا بالدفاع بشدة عنهم، مؤكدين أنهم جزائريون وليسوا أجانب، وأن القانون يجب أن يطبق بشكل عادل ومتساوٍي على الجميع دون تمييز، أما السجناء الجزائريين هم أشقياء وينبغي بالتالي منحهم جميع الضمانات الشرعية الممنوحة لجميع الأشقياء وبشكل متساوي حينذاك يصبح القمع مستحيلا،وأما أن تطبق الحكومة الفرنسية على الجزائريين تشريعا استثنائيا عنصريا، لكنها بهذا ذاته تنكر أن القضية عملية بسيطة للشرطة موجهة ضد مواطنين وتؤسس عليها صلاحية محاكمها وإما أن تعترف السلطة التنفيذية والبرلمان بوجود نزاع مسلح في الجزائر وأن الجزائر لبيت فرنسا وعليهما وبالتالي إبطال جميع النصوص الاستثنائية بدلا من توسيعها والاعتراف للسجناء الجزائريين بوضع المحاربين بدلا من معاملتهم بأقل من الحقوق العامة، ومن هذا أعتبر جاك"فرجيس" ومن معه غير مسؤولين في نظر زملائهم من اليسار واليسار المتطرف وعلى أنهم خونة ليس لدى ليفيد أي وسيلة لقمع هذا التسونامي الحقيقي الذي يستمر في المحاكم الفرنسية منذ عام 1959، لم تكن التهديدات بالقتل والاغتيال أو الطرد من الجزائر توقفه، بينما استمر حماس وإصرار فريق محامي جبهة التحرير في التصدي للظلم، ونجحوا في كسر جدار الصمت وسائل الإعلام بفضل كلمات جاك فرجاس وخبرته القانونية، بالإضافة إلى تشاركه نفس القناعات المعادية للاستعمار مع الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني.[3]

"جاك فرجيس" كان لا يقتصر دوره على محاكمات المحاماة فقط، بل كان يعتبر رمزًا للصمود و الثورة فيوجه الاستعمار الفرنسي،كان يعتمد على إستراتيجية قوية تجمع

[1] نفسه، ص213

[2] جاك فيرجيس محاكمة الاستعمار ترجمة الدكتور ميشال سطوف عاصمة الثقافة العربية 2007 ص5

[3] جاك فيرجيس محاكمة الاستعمار، مصدر سبق ذكره ، ص 115.

بين العمل القانوني والعمل السياسي، وهذا ما جعله محورًا للحركة الوطنية الجزائرية، وعندما تحدثنا عن "جاك فرجاس" ،يجب أن نشير أيضًا إلى دوره الريادي في تأسيس "الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر"، التي كانت تعمل على تنظيم الثورة ضد الاستعمار الفرنسي. كانت هذه الجبهة تعتمد على استراتيجيات متعددة منها العمل السياسي والمسلح لتحقيق الهدف النهائي وهو استقلال الجزائر، إن تاريخ "جاك فرجاس" وإرثه الثوري يعتبران مصدر إلهام للعديد من الناس حول العالم، وتظل قصته مثالًا حيًا على الصمود والتضحية من أجل العدالة والحرية[1].

مع "جاك فيرجيس"، تحولت قاعات المحاكم من مكان للقضاء إلى ساحات معركة ضد الاستعمار الفرنسي، كان يستخدم السخرية كسلاح لكسر جدية المحاكمات وإظهار فارغ الحجج القانونية. بفضل استراتيجيته، تمكن من تعريض فشل نظام العدالة الفرنسي وإجباره على التراجع.

وفاء فيرجيس للجزائر ظل طيلة حياته منذ أن قرر الإقامة فيها لغاية طلاقه من جميلة عام 1965 وخروجه من الجزائر بعد الانقلاب الذي قام به الرئيس السابق هواري بومدين الذي دفع بأصدقاء الجزائر من الأوروبيين والمجاهدين والسياسيين للمغادرة، لتدخل البلاد بعدها في نظام الحكم الشمولي والنفي واغتيال طال رفقاء الثورة، لكن المحامي الشرس ظل حاضر في مختلف المناسبات التاريخية والثقافية، كما تنافست كبار دور النشر الجزائرية على إصدار كتبه والاحتفال به في معارض الكتاب الدولية، وقلد أوسمة وتكريمات عدة تماما كاستمرار علاقته الإنسانية مع طليقته، كان فيرجيس حاضرا في ابرز المراحل التاريخية التي شهدتها الجزائر خلال التسعينات القرن الماضي حين تسبب إلغاء المسار الانتخابي عام 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات التشريعية في دخول البلاد في دوامة من التطرف والإرهاب، وطبعا انه جاكفيرجيس كعادته المشاكس والعنيد تقدم لدفاع عن زعماء الحزب المحظور على غرار عباسي مدني وعلي بلحاج ورفاقهما، حينذاك اقلق السلطات الجزائرية واثأر زوبعة سياسية كونه كان صديق للقضية الجزائرية لكن يجهل ظروف وأسباب تراجعه [2].

1ـ من اجل المجاهدة جميلة بوحيرد:

عندما انفجرت قنبلة موقوتة في مقهى جزائري بتاريخ 22 كانون الثاني 1957بدأت قصة جميلة بوحيرد، وما أن تلاشى الدخان حتى ظهر أن هناك أكثر من عشرين أوربيا قد أصيبوا بجراح، وانتهت ببعضهم إلى الموت و انفجرت قنابل أخرى في الأيام التالية عند ساحات الرياضة التي كانت مزدحمة بالمتفرجين التي أدت إلى مقتل أكثر من عشرين شخص، وجرح عدد كبير، وقد عهد بحراسة الأمن بالجزائر في تلك الأيام التابعين للجنرال (ماسو) وهؤلاء ليسوا جنودا، ولكنهم من الشباب الصغار الذين جاءوا ليؤدوا خدمتهم، وقد

[1] جاك فيرجيس ،المصدر نفسه، ص 116

[2] حسن العربي ، جاك فيرجيس المحامي الفرنسي المثير للجدل الحلقة الثالثة ،مجلة بيان اليوم ،13 مارس 2024

ضرب المظليين بوحشية غير أنهم لم يتمكنوا من قمع ثورة المجاهدين سواء في مدن الجزائر الكبيرة أو في القواعد المحررة في السهول الجبال، وفي صباح أفريل 1957 اصطدمت دورية حربية أثناء ساعات منع التجول بثلاثة أشخاص مقنعين ملثمين بحي القصبة داخل مدينة قديمة في الجزائر العاصمة، فهرب هؤلاء الثلاثة لكن بعد أن طلقت الدورية عليهم نيرانها وارتفعت صرخت وبقيت واقعة على الأرض وكانت هذه المجاهدة "جميلة بوحيرد"، قد عثر معها وثائق ورسائل ومبلغ كبير ثمانمائة ألف فرنك وعدد من الأختام المختلفة التي تخص البلدية الولاية ووثائق تخص نشاط جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر، فجميع هذه الوثائق التي كانت بحوزتها دلت على أن الفتاة كانت تعمل أمينة تسر سكريتيرة لقائد فدائي مدينة الجزائر "ياسف سعدي"[1]

كانت تعمل مراسلة أيضا لنقل رسائله وتعليماته أوامره ولم تسلم الأسيرة إلى الشرطة لكنها اقتيدت بالصورة خاصة إلى مركز تحقيق المظليين وذلك أن دوريتهم عثرت في صباح اليوم ذاته على فرنسي كان يلفظ أنفاسه وقد ربط على شجرة، وأفاد أن عائلته كلها قتلت على أيدي الثوار، بعد أن أحرقوا بيتهم ومزرعتهم، أما "جميلة بوحيرد"فما حدث لها أمر يصعب وصفه إذ ضلت رغم جرحها النازف تحت التعذيب الوحشي، فحسبما أقرت به المجاهدة بوحيرد ذاتها:[2]

منذ وصولي إلى المستشفى خضعت إلى استنطاق من عدة أشخاص من بينهم ثلاث نقباء، وثلاثة مفتشي أمن وثلاثة مظليين بقاعة حمراء،ولم يكونوا يترددون بتوجيه اللكمات لي إجباري على الكلام، وذات يوم أقدم ملازم أول أبيض وطويل يضع نظارات بيضاء على تجريدي من ملابسي أمام ثلاث نقباء وثلاثة أفراد أمن ومظليين اثنين بالقاعة، وقام بملامسات مخلة بالحياء أمامهم، سيجلبون لي سنيغاليا سبق له أن خدم على نساء مسلمات، وحين كنت أحاول دفعه بذارعي السليم كان يقابلني بالضرب على جرحي، مما كان يثير ضحكا لآخرين،وفي ليلة 17/18 أفريل نحو التاسعة ليلا، حضر ثلاثة نقباء ومطلبين اثنين لاصطحابي حيث وضعوني معصوبة العينين في سيارة سارت باتجاه مجهول ليتوقفوا في فيلا، أعتقد أنها ليست بعيدة عن مطار الدار البيضاء، إذ أنني كنت أسمع طول الليل صوت محركات الطائرات، وهنا وضعت في غرفة تعرضت للضرب ثم قاموا بتعريتي وربطي على مقعد وبوضع خرق ربطة تحت رباط المعصمين حول الذراعين وعلى البطن حول الفخضين والعقبين والساقين، حيث ثبتوا حينها النواقل الكهربائية في المنطقة الجنسية والأذنين والفم وفي داخل اليدين وأطراف الثديين وعلى الجبهة المنتهي قرابة الثالثة صباحا في حالة اغماء وهذيان وتعرضت للضرب مجددا يوم 18 أفريل، ثم وضعوا سلكا معدنيا حول إبهام القدم ليمرروا التيار الكهربائي استمر التعذيب يوم 19 وتفتق جرح صدري فاغرا، وفي يوم 21 نوفمبر تم اقتيادي إلى موقع الرئيسي للكتيبة في الأبيار، هناك كان على

[1] بسام عسلي : المجاهدة الجزائرية و الارهاب الاستعماري ،د، ط، دار النفاس ، بيروت ، لبنان ،د،ت،ص137

[2] المرجع نفسه، ص 138.

المجاهدة "جميلة بوحيرد" أن تجد أخاها الصغير "حمادي" 11 سنة مع أخو "ياسف" وابن أخيه "مواكلي" ذات 14 سنة، حيث استنطقوا جميعا حول عنوان الأخ أو العم والزعيم والصديق، ذلك العنوان الذي يجهله الجميع باستثناء "جميلة بوحيرد" وهكذا كانوا يضغطون عليها كي تتكلم لأنها الوحيدة التي تعرفه إلا أنها لا تفصح عن شيء و"ياسف"من جهته مازال حرا[1].

وبعد هذه المرحلة انتقلت المجاهدة جميلة بوحيرد" لسجن "باريدوس" أشهر مؤسسات التعذيب في العصر الحديث وبدأت نوبات أخرى من التعذيب الأشد قسوة وضراوة، واستمرت احدى جلساتها إلى 18 ساعة تعذيب متواصلة حتى أن جسدها الضعيف لم يتحمل ذلك فأغشى عليها وأصيبت بالهذيان وبعد تلك النوبات الشديدة من التعذيب بدأ السماح لها بوجود تحقيق رسمي، وقد بدأت محاكمة المجاهدة " جميلة بوحيرد في 11 يوليو 1957 بعد انتهاء التحقيق معها، وبعد أن رفض العديد من المحامين الفرنسيين الإشتراك في الدفاع عنها، لكن ارادة الشعب كانت أقوى ولم تستطيع قوات الاحتلال الفرنسية آنذاك تنفيذ حكما الإعدام[2].

الأمر الذي جعل جبهة التحرير الجزائرية يتصلون بمجموعة من المحاميين من بينهم الفرنسيون المساندون للثورة الجزائرية والمنتقدون للسياسة الاستعمارية للدفاع عن قضيتهم ومناضليهم المعتقلين في سجون الاحتلال الفرنسي "جاك فرجيس" في قضية الفدائية"جميلة"، خاصة بعد إصدار نص محاكمتها برفقة صديقه الكاتب "جورج آرنو" (1917-1987) ضمن كتابه الشهير " من أجل جميلة "، وثق فيه التقارير الطبية الفرنسية "جنين بلخوجة "التي أشرفت على علاجها في سجنها تثبت ما تعرضت له المناضلة الجزائرية من تعذيب جسدي وجنسي ونفسي، وبعد صدور حكم الاعدام عليها ورفيقاتها من بينهم المجاهدة "جميلة بوعزة في 15 تموز (يوليو) 1957[3].

حضر التحقيق مع المجاهدة "جميلة بوحيرد" المحامي الفرنسي "جاك فيرجيس" الذي قال "لجملية" بمجرد توليه الدفاع عنها "لست وحدك فكل شرفاء العالم معك، كما رفض القاضي المشرف على التحقيق بمنحه ساعة واحدة للجلوس معها والاطلاع على ملابسات القضية، ولم يستجيب القاضي إلا بعد أن هدده "جاك فيرجيس" بالانسحاب من القضية، وأيدته المناضلة "بوحيرد" التهديد، حيث أكدت أنها لن تجيب عن أي أسئلة إلا في وجود محاميها، واستمر التحقيق مع جميلة نحو شهر لتأتي جلسة المحاكمة الأولى مجرد سجل عقيم و مناقشات بين المحكمة والمناضلة "جميلة بوحيرد" وزميلتها "المجاهدة بوعزة، وجهت فيها المحكمة الاتهامات لهما ما أجبر "بوعزة" على الإعتراف بأن "جميلة بوحيرد" هيا لتي حرضتها على القاء القنبلة بتاريخ 09 نوفمبر 1956 في برميل قمامة في شارع

[1]جاك فيرجيس، محاكمة الاستعمار، مرجع سبق ذكره، ص33

[2]عيسى ليتيم ،نجاح سلطان ، التعذيب اللاستعماري الفرنسي في الجزائر فنونه وأساليبه من خلال جريدة المجاهد 1957-1962: حالتا جميلة بوحيرد وجميلة بابوشا نموذجا، مجلة التغير الاجتماعي،مج 6 ،العدد11 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2021 ،ص87

[3]قناة كنال الفرنسية ،فيلم وثائقي ، سبتمبر 2016 ، فرنسا

ميشلي[1]، لكن الغريب أن "بوعزة" كانت تتحدث عالي وغير طبيعي وتصرخ و تقول: " إني عاهرة" ، وتصوب إصبعها نحو الحضور كالبندقية وتحركه ذات اليمين والشمال [2]، وكأنها أجبرت على ذلك الاعتراف نتيجة لما تعرضت له من تعذيب داخل سجون قوات الاحتلال الفرنسي، لكن الأداء غير طبيعي "لبوعزة " دعا المحامي الفرنسي "جاك فرجيس" إلى تقديم طلب للمحكمة لعرض بوعزةعلى طبيب أمراض عقلية للكشف على مدى الصدمات التي تعرضت لها أثناء التحقيق، لكن المحكمة رفضت طلب المحامي "فرجيس" الذي استمر في الدفاع عن "جميلة بوحيرد" و"جميلة بوعزة" وظلت المحكمة متشددة ومنحازة ما دفعه إلى إبلاغ المحكمة بأن احترامه للعدالة لنفسه يضطره إلى الانسحاب وتم تبليغ نقيبهم بذلك في باريس، فالمحكمة كانت متواطئة وترفض طلبات الدفاع،وفي اليوم الثالث استجوبت المحكمة المناضلين "جميلة بوحيرد" و"جميلة بوعزة كما استمعت إلى الشهود وإلى ثلاثة من الأطباء المتخصصين في الأمراض العقلية والنفسية بشأن الوقوف على الحالة العقلية ل "بوعزة" والذين رفضوا الافصاح عن حالتها بحجة سر المهنة [3].

وهكذا كانت نتيجة تأجيل تنفيذ حكم الاعدام وفي عام 1958 نقلت جميلة بوحيرد إلى سجن "ريمس" وتمر أيام قليلة ويتقهقر الاستعمار الفرنسي وبشكل غير متوقع يعلن السفاح (لاكوست) أنه طلب من الرئيس جمهورية فرنسا و قتئذ العفو عن جميلة و في تبجح كان يقول" ما من امرأة أعدمت على أرض فرنسا منذ خمسين عاما "، وبالفعل لم يتم إعدام المجاهدة "جميلة بوحيرد تبع الحكم لمحكمة الظالمة فقد تم تخفيف حكم الإعدام إلى أشغال شاقة بينما استمر التعذيب داخل السجون و بقيت جميلة في السجن خمس سنوات [4].

لم يتوقف دور "فيرجيس" عن هذا بل ساهم هو ونظراؤه من أحرار فرنسا بينهم المثقفون والفنانون والشيوعيين في تأجيج شعوب العالم ضد فرنسا الاستعمارية خاصة بعد كشفه وتدوينه لشهادات الآلاف من مناضلين الثورة الجزائرية في السجون والمعتقلات وأماكن التعذيب السرية في مجلة " الأزمنة المعاصرة "،كما قاد "جاك فرجيس" حملة إعلامية التعريف العالم بقضية المناضلة "جميلة بوحيرد"، من خلال هذه القضية فرصة عظيمة تؤهله للحصول على قضايا مماثلة، فقد اكتسب من خلال حملته الشهيرة العالمية وخاصة أنه كان يؤمن بقضية بوحيرد وأنها كانت تحاكم أمام محكمة غير عادلة وجائرة و كلما أردته فقط أن تعدم المجاهدة "جميلة بوحيرد، لتسكت من خلالها أفواه المناضلين الذين يتجرؤون على طلب الحرية والاستقلال لوطنهم، لكنفيرجيس كان يؤمن بعدالة قضيتها وبحقها في الحصول على محاكمة عادلة، وكانت نتيجة الحملة اطلاع العالم على ما يحدث من تعذيب في السجون الجزائرية للمناضلين والتعذيب الوحشي الذي لا يتحمله انسان والذي تعرضت لها جميلة بوحيرد من قبل قوات الاحتلال الفرنسية داخل السجن وأيضا عدم

---

[1]جاك فيرجيس، محاكمة الاستعمار ترجمة الدكتور ميشال سطوف، مرجع سبق ذكره ، ص29

[2] شربيط احمد شربيط: جميلة بوحيرد ، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعة ، الجزائر 2013 ، ص426

[3]جورج أرنو ،اسطورة من كفاح الجزائر ، تق عبد القادر حمزة ، مطابع دار الأخبار اليوم ،مصر ،ص39

[4] رشيد ولد بوساقة : جميلات الجزائر بعشرين أروع الاسئلة ، جريدة البلاد ،ع،18،94،95 ،10 اكتوبر 2001، ص5

حصولها على تحقيقات ومحاكمة فقد ثار المحامون العرب والشعوب العربية والعالم مطالبين بمحاكمة عادلة لجميلة وتمارس البرقيات للحكومة الفرنسية مباشرة للمطالبة بمحاكمة عادلة الجميلة وكان نتيجة ذلك الضغط الكبير الذي مارسه الرأي العام العالمي تأييد القضية جميلة وإجبار الفرنسيين على تأجيل تنفيذ حكم الإعدام[1].

هذه القضية فرصة عظيمة تؤهله للحصول على قضايا مماثلة، فقد اكتسب من خلال حملته الشهيرة العالمية وخاصة أنه كان يؤمن بقضية بوحيرد وأنها كانت تحاكم أمام محكمة غير عادلة وجائرة وكلما أردته فقط أن تعدم المجاهدة الجميلة بوحيرد لتسكت من خلالها أفواه المناضلين الذين يتجرأون على طلب الحرية والاستقلال لوطنهم لكن فيرجيس "كان يؤمن بعدالة قضيتها وبحقها في الحصول على محاكمة عادلة، وكانت نتيجة الحملة اطلاع العالم على ما يحدث من تعذيب في السجون الجزائرية للمناضلين والتعذيب الوحشي الذي لا يتحمله انسان والذي تعرضت له الجميلة بوحيرد" من قبل قوات الاحتلال الفرنسية داخل السجن وأيضا عدم حصولها على تحقيقات ومحاكمة فقد ثار المحامون العرب والشعوب العربية والعالم مطالبين بمحاكمة عادلة لجميلة وتمارس البرقيات للحكومة الفرنسية مباشرة للمطالبة بمحاكمة عادلة لجميلة وكان نتيجة ذلك الضغط الكبير الذي مارسه الرأي العام العالمي تأييد لقضية جميلة و إجبار الفرنسيين على تأجيل تنفيذ حكم الإعدام[2].

حيث عمت مظاهرات حاشدة في أشهر مدن العالم رافعة شعارات منادية باستقلال الجزائر ومطالبة بالعفو عن "جميلة بوحيرد" ووصل صدى القضية إلى منظمات حقوق الإنسان و الهيئات الدولية في مقدمتها الأمم المتحدة في 5 مارس1958[3].

وفي ماي عام 1962م وقعت الجزائر وفرنسا اتفاقية "إيفيان" وإعلان عن استقلال الجزائر ومعتقد مسير المفاوضات تم إطلاق سراح الأسرى الجزائريين تدريجيا و كان من ضمنهم المجاهدة الجميلة بوحيرد "التي تزوجت بمحاميها الشهير الذي أصبحت قصة وقوعه في غرامها حدث في تاريخ أكثر الثورات الإنسانية.

وكانت قضية جميلة بوحيرد وحسب ما رددته صحيفة "لوموند" في كتابه أن الأمر الأكثر أهمية وهي القضية الهامة والبارزة في المحكمة العسكرية في الجزائر، ونسبت الصحفية الجميلة بوحيرد تأثيرا أخلاقيا جعلها روح الإرهاب" وباشر جاك فرجيس في جعلها رمز الضحايا القمع، والفتاة الشابة التي جرحت عند اعتقالها ثم تعرضت للتعذيب ومن جهة أخرى ساهم في اسماع ونقل صور الجزائريين وإعطاء نظرة عليهم لحالتهم لكل أقطار العالم من أجل المساندة والوقوف أمام القضية الجزائرية التي كانت تحت العدالة الزائفة والتي قادها الاستعمار الإستدماري[4].

2ــ زواجه من جميلة بوحيرد:

---

[1]مجلة الحدث العربي و الدولي ،ع،24

[2]مجلة الحدث العربي نفس المرجع.

[3]جورج ارنو و جاك فرجيس : الدفاع حول جميلة بوحيرد ،ط3، دار العلم العالمي ، بيروت 1958 ، ص94

[4]جاك فيرجيس جرائم الدولة كوميديا القضائية ، مصدر سبق ذكره، ص 212

كثيراً ما نقرأ روايات رومانسية خيالية تحاول الكتابة فيها أن تقنعنا بحكايتها، حيث يرسمون خطوطًا عكسية للواقع لن نغرس في حب سينمائي بعيد عن الواقع، نادرا ما نسمع عن قصص حب حقيقية، ولكن في تاريخنا تم تسجيل قصة حب ثورية، حيث اجتمع فيها الإصرار والتضحية والوطنية والجدية والحب، في قصة مثيرة، قصة حب بين محامٍ يُعرف بلقب "الشيطان" لقوته في المحاكمات وقدرته على إيجاد ثغرات لتبرئة موكله، ومناضلة تُعرف بوجه الثورة وزهرة الياسمين في زمن الحروب والقنابل، عندما يتغير الشيطان ويُعجب بجمال فراشة الثورة، تبدأ قصة حبهما الملحمية التي انطلقت من على منصة الإعدام، جاك فرجيس كان يتمتع بثقة كبيرة في براءة موكله، الجميلة بوحيرد، التي قدّمت نفسها كتضحية للوطن، بدأت الحكاية في يوليو من عام 1957، عندما تم اعتقال جميلة بوحيرد وجميلة بوعرة وعبد الرحمن طالب وعبد الغني قرشلي، بتهمة التورط فيما يُعرف بمحاكمة دعوى القنابل.[1]

أصبحت هذه المحاكمة محط أنظار الرأي العام الدولي، بفضل ذكاء جاك فيرجيس والفريق القانوني الذي كان يعمل معه، والذي كشف فضيحة الاستعمار الفرنسي وجعل القضية قضية عالمية في كتابه "جرائم الدولة"، يشير فيرجيس إلى أن الدعم الذي قدمه في قضية جميلة بوحيرد كان له تأثير كبير على الساحة العالمية، تم عرض فيلم مصري من إخراج يوسف شاهين حول قصة بوحيرد، كما رد الجنرال الفرنسي ديغول على مراسلة جاك فرجاس بخصوص القضية، بالإضافة إلى ذلك، تلقى الرئيس الفرنسي آنذاك رنيه كوتي رسائل من جميع أنحاء العالم بشأن بوحيرد، بفضل مرافعات قوية من فيرجيس وفريق المحامين، والسعي لاكتشاف نقطة ضعف تمنع تنفيذ حكم الإعدام، تمكنوا بمساعدة المجتمع الدولي من إنقاذ حياة بوحيرد وإبعادها عن الإعدام، على الرغم من التعذيب الوحشي الذي تعرضت له في سجون فرنسا، بعد خروج فراشة الثورة من السجن قبل الاستقلال وعودتها إلى الجزائر، استمرت علاقتها مع محامي جاك فيرجيس، الذي لم ينجب العالم محاميًا قويًا مثله، هذا المحامي الذي أدهش العالم وسجلت قصته كل الأقلام حول العالم عندما وقع في حب موكلته، انحناءه للحب والغرام كان الحدث الأهم الذي حدث في الثورات التحريرية الإنسانية في القرن الماضي[2].

بعد سنوات من الزمن، عندما سألوه عن قضية حبيبته وزوجته جميلة بوحيرد، كان رده مثيرً اللإعجاب، أعرب عن حبه العميق وتضحيته من أجلها بكلمات تكشف عن عمق مشاعره. أكد أنه لو أعدمت جميلة، لكانت تلك الخسارة سببًا له بالانتقام والتصعيد، حيث كان جاهزً الاقتحام مكتب الجنرالين وإلحاق العقاب بهما، ومع ذلك فإن حياته لم تنتهي بموتها، بل بقيت حاضرة بقوة في ذاكرته وفي حياته، لقد كانت علاقتهما عميقة ومعقدة، حيث بدأت بالزواج وانتهت بالطلاق، ومع ذلك فإن الروابط الإنسانية بينهما لم تنقطع، واحتفظت جميلة

[1] بسام عسلي : المجاهدة الجزائرية و الارهاب الاستعماري ، مرجع سبق ذكره، ص137

[2] لوحظ يوم الجمعة 21 جوان 2024، على الساعة 09:00 صباحا.https://www.facebook.com/alhadath.algeria/videos

بذكراه على باب منزلها في الجزائر، بينما استمر هو في الحفاظ على صلته بأولادهما مريم وإلياس، رغم البعد الجغرافي بينهم في باريس والجزائر هكذا تجسدت قصة حبهما في تفاصيل الحياة اليومية وفي روح التسامح والتفهم والتعاون في تربية أبنائهما[1].

بعد وفاة جاك فيرجيس بقى الجزائريون مدينون لفضله ونضاله في سبيل تحرير بلادهم كما سيظل اسمه مقرونا بالبطلة الجزائرية جميلة بوحيرد التي غيرت كيانه من لجظة لقائه بها في سجنها معذبة وجريحة لكنها تتحلى بالقوة والشجاعة حسب شهادة صديقه الكاتب ليونال دورا[2].

رابعا: موقف جاك من القضية بين دفاع عنها ومعاقبة السلطات الفرنسية "اعتقاله"

دعم الأستاذ فرجاس للقضية الجزائرية لم يقتصر على قضية جميلة بوحيرد وزميلاتها، بل عمل على تدويل كل القضايا التي تمثل مساسا بالقانون الإنساني مثل قضية المعتقلين المفقودين، ورفض السلطات الفرنسية الإفصاح عن أماكن اعتقالهم ومصيرهم، وهذه المواقف المؤيدة لكفاح الشعب الجزائري كلفته ملاحقات مستمرة من قبل السلطات الفرنسية إذ في 04 فيفري 1958، اعتقلته الشرطة الباريسية دون أي مبرر، ليطلق سراحه في المساء حيث اتجه مباشرة للمشاركة في ملتقى النقابات كي يندد بتجاوزات المحكمة العسكرية في الجزائر وبقضايا التعذيب التي كانت تمارس على كل الأصعدة كما ندد بالاعتقال العشوائي، والتفتيش غير القانوني للمنازل، بهذه المناسبة صرح بأن الجزائر ستكون حتما مستقلة وعلى الحكومة الفرنسية التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ثم أضاف قائلا: "قبل أن يسمع مدافع ديان بيان فو"[3]، ليذكر فرنسا في الهند الصينية في صيف 1954.

تعد المحاماة والدفاع عن المعتقلين بمثابة فصل آخر من فصول النضال في إطار القضيةالوطنية، حيث كانت إحدى وسائل فضح الممارسات الاستعمارية المطبقة على المتابعينقضائيا، فالإعلام أصبح يتابع محاكمات المناضلينالموقوفين لذا حرص المحامين على استغلال هذه النقطة لصالحهم من خلال سعيهم لضمان الحد الأدنى من عدالة المحاكمات، إن قبول المحاميين الدفاع عن الجزائريين لم تكن بالمهمة السهلة، فأدنى نيابة عمالة في الجزائر مجهزة بمحكمة عسكرية، فالأمر لا يتعلق رسميا بحرب تحرير حسب اعتقادهم ولكن بشغب ضد النظام العام، وكل مناضل يساهم في هذا الشغب هو خارج عن القانون، والمحاكم قائمة لإعادة السلم بالحكم على هؤلاء المحرضين على الفوضى والشغب.[4] ومن الطبيعي اعتبار جميع محاميي جبهة التحرير الوطني مناضلين من أجل قضية مبادئها مقبولة عالميا، خاصة الجزائريين منهم، فهم من قبل ملتزمين داخل جهة التحرير الوطني بالنضال من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر، وأما بالنسبة للمحامين الفرنسيين الذين عملوا كمحامين لدى جبهة التحرير الوطني في إطار"هيئة الدفاع" فقد

[1] جورج ارنو و جاك فيرجيس، دفاعا عن جميلة بوحيرد بطلة العرب في الجزائر ، الطبعة الثالثة، 23 مارس 2017، ص 55.
[2] مجلة بيان اليوم ، مرجع سبق ذكره.
[3] Jacques Vergés, Les crimes d'état La comédie judiciaire, op.cit. p.171
[4] علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 -2 1962، مصدر سبق ذكره، ص228

اعتبروا عملهم خدمة لمصلحة بلدهم المستقبلية وخدمة للحق العام، فهم اختاروا طواعية وبأنفسهم بين القانون الذي سطرته فرنسا الاستعمارية بشرعيتها وبين العدالة الحقيقية والحق العام. لذا فقد اعتبرتهم فرنسا حلفاء للجبهة وأعداء للنظام و التشريعات الفرنسة، وهذا ما تؤكده احد التقارير الذي أعدته المديرية العامة للأمن الوطني الفرنسي في 2 ماي 1960 موجه إلى القاضي مونزاين المكلف بالتحقيق ضد محاميي هيئة دفاع الجبهة وهم الأساتذة: عبد الصمد بن عبد الله، مراد أوصديق، فرجاس وغيرهم، بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، حيث اعتبرهم حلفاء لأعداء فرنسا وإذن فهم في كفاح ضدها[1].

وذلك لأنهم اختاروا الدفاع عن الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية فاتخذت ضدهم إجراءات لتحييدهم قدر الإمكان عن الاتصال بالمعتقلين أو عائلاتهم كالمحامي العيد لعمراني الذي دافع عن العديد من سكان الأوراس منذ الفاتح نوفمبر 1954 حيث منع من البقاء في عمالة قسنطينة، ولا يعد هذا الفعل سو ى مثال بسيط عن عشرات الحوادث المشابهة له، بل أن العنف والتعنت الفرنسي ازداد ضد فئة المحامين حيت بلغ درجة الإقدام على اغتيال البعض منهم كما فعلو مع المحامي أمقران ولد عودية والمحامي علي بومنجل[2].

لم يؤدي المحامون دورا هاما فقط في تحقيق الحرية والعدالة بل حاولوا أيضا تخفيف ظروف الاعتقال عن المعتقلين الجزائريين، وهذا ما تأكده المناضلة جاكلين قروج في كتابها "مداشر وسجون" حيث أوردت فيه: «كان للمحامين دور جوهري في حياتنا نحن الموقوفات وحتى بعد محاكمتنا وذلك لإيصال أصواتنا للخارج ولتدعيم مطالبنا ولتحسين ظروف حبسنا... إذ كانوا يزورونا في السجن كلما تمكنوا من ذلك رغم ضيق وقتهم، كانت غرفة المحادثة شيئا ميزا ومحبذا لنا كما كان الجلوس معهمحول طاولة في حجرة لا يحق للحراس دخولها بل يكتفون بمراقبتنا من الخارج من خلال الزجاج... كان المحامون بطبيعة الحال يناقشوننا حول محاكماتنا، فذلك هو الهدف من زيارتهم لكنهم يقدمون لنا معلومات ثمينة وأخبارا نهم على عن عائلاتنا كونهم اتصال بهم كما كانوا يمازحوننا أيضا ويعطون سجائر للمدخنات والحلوى والعلكة للأخريات»[3].

إن موقفه المناهض للاستعمار جعله يعمل على توحيد كفاح الشعوب الإفريقية من خلال التضامن فيما بينها آخذا النموذج الجزائري كمقياس لذلك التضامن لذا يذكر في كتابه جرائم دول Les Crimes d'état حرب الجزائر ليت قضية الجزائريين بل قضية كل الأفارقة هذا ما ورد في رسالة اللجنة التنفيذية لطلبة إفريقيا السوداء بفرنسا الموجهة لرئيس المحكمة[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص 219.

[2] ياسمينة كريمي، المعتقلون والأسرى أثناء الثورة التحريرية 1954 -1962 ،مذكرة مقدمة لنيل 4 شهادة الماجستير، إشراف: محمد ودوع، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2016/2017، ص 114.

[3] جاكلين قروج، مداشر وسجون، ترجمة: نسيمة مسعيد، مراجعة، عبد المجيد سالمي، طبع 5 المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2013 ،ص88 ،89.

[4] Franck Johannes, Mort de Jacques Vergès, avocat brillant, redouté et parfois hais, le Monde,175 Aout 2013.

خلاصة:

المحامي الفيتنامي الشجاع الذي اثار ضجة حتى في يوم ولادته نعم انه جاك فيرجيس دافع بشدة عن مقاتلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية خلال حرب التحرير الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، كان يؤمن بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وكان يعتبر قضية الجزائر قضية عادلة يجب دعمها، قام فيرجيس بتقديم دفاع قوي ومؤثر للمدافعين عن استقلال الجزائر، وكان له دور كبير في تسليط الضوء على قضية الاستعمار وحقوق الشعوب، بالإضافة إلى ذلك فقد لعب المحامون دور همزة الوصل بين المعتقلين وجبهة التحرير الوطني، حيث كانوا بمثابة القناة التي عن طريقها استمر التواصل بين السجناء والجبهة والعالم الخارجي، فالعديد من الرسائل خرجت من مراكز الاعتقال عن طريق المحامين، وقد يتساءل المرء عن كيف يتفق السجناء جميعهم على الإضراب في يوم واحد وهم في زنزانات ومعتقلات مختلفة لولا الدور الحاسم للمحامين في ذلك.

الفصل الثاني:

اهتمامات جاك فيرجيس بالقضية الجزائرية {1962/1954}

أولا: مجابهة الصحافة الفرنسية التعسفية في محاكمتها للجزائريين.

ثانيا: جاك وجبهة التحرير الجزائرية (**1954ـ 1962**).

ثالثا: جاك فرجيس من أجل نصرة قضية جميلة بوحيرد.

رابعا: تدعيات دفاع جاك فيرجيس لنصرة القضية الجزائرية.

تمهيد:

لقد فهمت جبهة التحرير الوطني بعد أول نوفمبر 1954 اللعبة القانونية لسلطات الاحتلال، فلم بأوراق فرنسية تلعب أبدا، واعتبرت أن قانون حالة الطوارئ لا يعبر عن الإرادة العامة، وعلى أية حال لا يعبر عن إرادة الشعب الجزائري الذي لم يستشر في شيء؛ فضلاً عن ذلك فإن الوسائل السياسية للشعب الجزائري أن يطالب بتجسيد إرادته في الاستقلال ناهيك أن يحصل المحضة لم تسمح أبدا عليه، لذلك اختار حمل السلاح واعتبر نفسه في حرب ضد المحتل لبلاده[1].

[1] هيرفي هامون، باتريك روتمان، حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحر ب الاستعمارية في الجزائر 1954 -1962 ،تر: حسين العودات، بدين سكوتي، (د ط)، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983 ،ص229 .

لذا فإن الجبهة اعتبرت أن ساحة معركة، وحتى المدانون الجزائريون أنفسهم رفضوا التخلي عن المعركة القضائية، فبإعلان ثورة أول نوفمبر 1954 تحول كل شبر في الجزائر إلى أرض للمعركة وكل فرصة توجد أمام المناضل يجب عليه أن يحولها للدفاع عن قضيته وحتى وهو معتقل لم يتخلى هذا المناضل عن معركته فقد حول المحاكم على ساحة أخرى للمعركة، وعليه توجب على كل مناضل جزائري يوقف ثم يمثل أمام المحاكم الفرنسية أن يتصرف كما لو كان محاربا حتى يكون منطقيا ع نفسه، وهذه القاعدة في السلوك هي التي حاولت فيدرالية فرنسالجبهة التحرير الوطني حمل المتهمين على اتباعها في كل مرة تسمح بها الظروف[1].

إن جبهة التحرير الوطني استغلت قاعات المحاكم في كشف تجاوزات الاحتلال الفرنسي في الجزائر وتبيين الواقع الذي تعاون الجيش الفرنسي والقضاة ضد الشعب الجزائري، وسعوا إلى حجبه عن الرأي العام سواء الفرنسي أو العالمي مدعين أن الأمر لا يعد إلا مجرد توتر داخل الأراضي الفرنسية وأنه أمر يخص فرنسا وحدها، كما استغلت وجود الإعلام لتثبت أن مناضليها ليسوا مجرد مجرمين خارجين عن القانون الفرنسي؛ وإنما محاربو ن في سبيل قضية ووطن.

أولا: مجابهة الصحافة الفرنسية التعسفية في محاكمتها للجزائريين

نظرا لصعوبة ظروف العمل داخل فرنسا سعى هذا الأخير لإيجاد سبيل قصد إيصال صوته للرأي العام، فاهتدى إلى لفكرة نقل نشاطه من فرنسا نحو الخارج، فكانت الوجهة هي سويسرا، فبما أن وسائل الإعلام الفرنسية لا يمكن ولوجها، وبما أن السلطة الحاكمة بفرنسا بأغلبيتها الساحقة عمليا مع القمع، يجب إذن مغادرة فرنسا ونقل الحقيقة إلى آفاق أخرى، لذا التحق الأستاذ رفقة الأستاذين المحاميين "كوروجي" و"زفريان" بسويسرا أين أبلغوا الرأي العام العالمي بالموقف اللاعقلاني للحكومة الفرنسية وديمقراطيتها الواهية، فهي تفرض الحجز الإداري على المحامين الذين يرافعون عن وضاع تلوح بالتعفن، كما ندد استقلال الجزائر.

وأن الدفاع أصبح مستهدفا بحق، فالأوضاع تلوح بالتعفن، كما ندد جاك فيرجيس بعمليات الاختطاف والتعذيب والتمشيط والإعدام بدون محاكمة التي تحدث ضد الجزائريين، وقد أحدثت هذه الخرجة التي قام بها هذا الأخير مع زميليه ضجة كبيرة على الصعيد الدولي وداخل فرنسا في حد ذاتها، مما أجبر ديغول على الحد من سياسة القمع تجاه مداني جبهة التحرير الوطني ومحاميهم وكذلك المتعاطفين مع القضية الجزائرية[2].

وفي مبادرة أخرى لإخراج القضية الجزائرية إلى الرأي العام العالمي، ألقى جاك فيرجيس محاضرة في العاصمة البلجيكية بروكسل،حيث ألقى خلال هذه المحاضرة مداخلة حول موضوع "التعذيب وحقوق الإنسان في الجزائر" وتعرض المسجونين والمحبوسين

[1]علي هارون، المصدر سبق ذكره، ص218 .

[2]سارج مورو، محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير، ترجمة: بشير 16 بولفراق، تقديم: علي هارون، إشراف ومراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص 112-113.

الجزائريين للتعذيب، وكانت هذه المحاضرة التي جرت أحداثها بقصر الفنون الجميلة ببروكسل يوم 11 ديسمبر 1959 من تنظيم اللجنة البلجيكية للسلام(ComitedepaixEnBelgique)، وهذه المداخلة تدخل في إطار نشاط رابطة حقوق الإنسان البلجيكية.[1]

كما ألقى أيضا محاضرة في جنيف السويسرية قدم فيها تقريرا: «هذاً قال فيه الموقف المتطرف يرتبط بالطبع بوضع استثنائي لا يعطي المتهمين الجزائريين ضمانات الحق العام ولا ضمانات اتفاق جنيف، وفي مثل هذه الوقائع ما يشكل صدمة للضمير العالمي» كما قدم أيضا خلال هذه المحاضرة لوائح لا نهاية لها من المختفين القتلى لدى قوات النظام الاستعماري، وعناوين دقيقة لقبور جماعية في مدينة الجزائر نفسها، مليئة بالجثث والسجناء الذين أعدموا دون مراعاة لجميع القوانين ا لدولية، كما أبلغ عن معسكرات التعذيب مثل مزرعة أمزيان في قسنطينة، وعرض أسماء شهود من أجل لجنة تحقيق، وقد أوضح الأستاذ كيف كان قانون 16 مارس 1956 وقرار 08 أكتوبر 1958 ومرسوم 12 فيفري 1960، كلها كانت تلغى الضمانات الفردية للجزائريين وتسمح للسلطات العسكرية بنقلهم وتدمير قراهم وتعذيبهم وحصر الجزائر في شبكة ضخمة من مراكز الفرز والاستخبارات.[2]

وفي إطار تدويل القضية الجزائرية دائما عمل "محامي الرعب" على فضح بالقانون الدولي الإنساني، مثل قضية المعتقلين المفقودين ورفض قضايا تعد مساسا السلطات الاستعمارية الإفصاح عن أماكنهم ومصيرهم، كما ندد الأستاذ بالاعتقال العشوائي للجزائريين، وكذلك التفتيش الغير قانوني للمنازل، كما توجه أيضا رفقة بعض زملائه المحامين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقدموا لها قائمة اسمية طويلة للمفقودين والذين قتلوا ودفنوا في مقابر جماعية في مدينة الجزائر، إضافة إلى ذلك قام بتقديم قائمة بالأماكن السرية التي كان يمارس فيا الاستعمار الفرنسي مختلف أنواع التعذيب على الموقوفين، وطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إرسال لجان للتحقيق في الأمر، كما وجه هذا الأخير مع رفيقه زافريان في 10 أوت 1959 رسالة إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي بخصوص الجزائريين الذين تم اختطافهم وقتلهم، وهو ما اتفق على تسميته ب "السجل الأخضر لحالات الاختفاء" الذي نشر في العدد رقم 163 لمجلة "الأزمة الحديثة"، وكان هذا السجل لائحة بأسماء 150 اختفوا منذ شخصا اعتقالهم في الجزائر وطالب المحامون بتدخل هيئة الصليب الأحمر الدولية.[3]

ولعل أهم إنجاز قام به المحامي جاك فيرجيس لصالح الجبهة هو مساهمته في تأسيس هيئة المحامين المدافعين عن القضية الجزائرية رفقة عبد الصمد بن عبد الله ومراد أوصديق وأمقران ولد عودية سنة 1958، وتكفل إلى جانب هذا بتكوين مجمع المحامين البلجيكيين

[1]محمد بليل، «مناصرة المثقفين الفرنسيين للثورة الجزائرية (1954 -1962 (أمام الرأي 17 العام البلجيكي قراءة في وثائق أرشيفية»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد: 34 ،ديسمبر 2017 ،ص 14.

[2]جاك فيرجاس، مصدر سبق ذكره، ص 222- 224.

[3]محفوظ عاشور، مصدر سبق ذكره، ص 101- 102.

برئاسة سارج مورو الذي كان صديق فيرجيس، يمثل جاك فيرجيس الوجه الرمز لإستراتيجية قوية في ميدان الدفاع المناضلين، الجزائريين المعتقلين أمام المحاكم الفرنسية، فهذا بحد ذاته يعد برهان شجاعة نادرة إن إستراتيجيته في الدفاع حيث حول المحاكم إلى منابر لمعاداة النظام الاستعماري.[1]

إن استراجية الدفاع عن الجزائر والجزائريين قد مكنته من تعرية الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام، خاصة ما قام به الجنرال ماسو وما حدث في معركة الجزائر التي يتغنون بها أمام العالم، لقد بينت إستراتيجية الأستاذ فرجاس أن "المحكمة الدائمة للقوات المسلحة" كانت محكمة تعسفية، وبالضرورة غير مؤهلة لمثل هذه المحاكمات لكونها محكمة قوة استعمارية، أقنعة وسائل الإعلام المحلية "إعلام السكان الأوروبيين"، "إعلام الأقدام السوداء"، وبهذا وقف هذا الأخير إلى جانب القضية الجزائرية بالدفاع عن عدد من مناضلينا المحكومين من طرف المحاكم الفرنسية.[2]

تميز المحامي "منصور" كما يلقبه الجزائريون في مرافعاته عن المحامين الآخرين بالشجاعة ضد الأجهزة القضائية الاستعمارية، فكان يظهر خلال المحاكمات حقيقة الاستعمار الفرنسي وممارساته ضد الشعب الجزائري والمدانين الجزائريين في السجون ومراكز الاستنطاق، كما سعى إلى إطلاع الرأي العام العالمي أيضا وذلك عن طريق التصريحات الصحفية والاتصال بالمنظمات والهيئات الدولية ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص حكم الإعدام الصادر يوم 15 جويلية 1957 في حق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد وزميلاتها وقضايا أخرى.[3]

إن البراعة والخبرة التي كان يتمتع بها المحامي جاك فرجاس كانت في كثير من الأحيان تسبب إحراجا للقضاة الفرنسيين الذين يقومون بمحاكمة المدانين الجزائريين، وفي هذا يقول الأستاذ المحامي سارج مورو في كتابه "محامين بلا حدود" دفاعه عن المناضل الجزائري "حمدوش العبدي" سنة 1958: «إن البراعة التي يتمتع بها الأستاذ فرجاس تبهرني بحق، فالرئيس فيليب قاضي من الصنف الرفيع سمته الكبرياء تارة والجنوح إلى الازدراء تارة أخرى، لكنه وجد أمامه خصما عنيدا على مستوى حجمه»، ويضيف قائلا: «الحديث عن جاك فرجاس شيء خارق للعادة، فهو رجل لا يمكن تصنيفه ولا يمكن تشبيهه، ولا يمكن اختراقه... وعقيدته الوحيدة والمطلقة هي توظيف ما لديه من وسائل بقوة اعتمادا على ذكائه الخارق للعادة».[4]

❖ الإعلام ودوره في فضح التعذيب في الجزائر

بدأت مشكلة المفقودين والتعذيب في الجزائر سنة 1957 وذلك مع بداية معركة الجزائر سمتها السلطات الفرنسية "بالأحداث"، حيث أصبحت شيئا ملفتا للانتباه ولا يمكن

[1] فناوي بعلي، صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين، (د.ط)، دار اليازوري 22 العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015،ص326.
[2] زهرة ظريف، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة، ترجمة، محمد ساري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص 553.
[3] محفوظ عاشور، مصدر سبق ذكره، ص 95.
[4] سارج مورو، محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير ،مصدر سبق ذكره، ص 130.

السكوت عنه إن فرنسا تحفظت بقوة على الملف رغم العمل الكبير المبذول من طرف بعض المحامين وصرخات الحسرةمن طرف عائلات المفقودين[1]، حيث تطوع هؤلاء المحامون لإبراز هذه المشكلة فهم بطبيعة عملهم مؤهلون تلقائيا لتولي هذه المهمة، لأن نضالهم كان في إطار المقاومة السياسية وبرزت فعاليتهم وتأثيرهم خاصة في معركة الجزائر، حين منحت السلطات الفرنسية كامل الصلاحيات للعسكريين تهدف تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني، مما سبب الكثير من الاعتقالات المتتابعة.[2]

في بداية الثورة كانت قضايا التعذيب مسكوتا عنها ويعتمد إخفاؤها، لكن مع اشتداد الحربخاصة في جانبها الإعلامي، وبالتزامن مع محاكمات معركة الجزائر بدأت قضية التعذيب تطفو على السطح، خاصة وأن محاكمات معركة الجزائر كشفت اللثام عن حقيقة التعذيب في الجزائر وأنها لم تكن مجرد أحداث عرضية بل هي سياسة ممنهجة اتخذها الجيش الفرنسي كأداة للحصول على المعلومات، وأن التعذيب يمارس في جميع السجون والمعتقلات الفرنسية في الجزائر، سنة 1957 أخرى مدوية أدت إلى فضح التعذيب الممارس في الجزائر ففي الأشهر الأخيرة من شهدت أحداثا السنة برزت أشهر قضيتين في حرب الجزائر هما قضية هنري علاق وقضية موريس أودان، اللذين أوقفهما المظليون الفرنسيون في جوان وأوت على التوالي، ولما قلقت زوجاتهما جيلبرت علاق Alleg Gilbert (وجوزيت أودان) Odin Josette)على مصيرهما قامتا بإنذار الصحافة وقد لاقت القضيتان دعما واسعا من قبل الصحف وشبكات الدعم في فرنسا.[3]

كانت العديد من الممارسات التي قامتبها الجيوش الفرنسية بالجزائر محل تحقيقات من طرف لجان تحقيق خاصة وهي على التوالي اللجنة الدولية ضد نظام الاعتقال والتي نشرت جريدة لوموندتقريرها بتاريخ 27 جويلية 1957،ولجنة حماية الحقوق والحريات الفردية التي أنشأها غي موليي والتي بدورها نشر تقريرها المفصل بجريدة لوموند 14 ديسمبر 1957،[4]واعترف أعضاء اللجنة في تقريرهم أنهم سجلوا الحوادث فقط دون تمكنهم من معرفة أسبابها أو المسؤولين عنها، وعن حالات الاختفاء الجماعي للعديد من السجناء والمعتقلين فقد أعربت اللجنة عن قلقها اتجاه هذا الموضوع[5]، وفي إجابة عن هذه الاتهامات أصدر ديوان الوزير المقيم بالجزائر كراسات تبين فيها "الممارسات الشنيعة" التي قامت بها جبهة التحرير الوطني تحمل عنوان "كراسة

---

[1] Mostefa Khiati, op cit, p 172.

[2] أحمد الدوم، من حي القصبة إلى سجن فرين (مذكرات مناضل)، تر: أحمد بن محمد بكلي،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 114.

[3] سيلفي تينو، القضاة في حرب الجزائر، عدالة غربية، تقديم جان جاك بيكر، ترجمة الدكتور عمر لحسن، ومراجعة الدكتور عبد المجيد سالمي، 2000، ص141

[4] باتريك إفينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات،ج1 ،تر: بن داود سلامنية،(د.ط)، دار الوعي،الجزائر،2013 ،ص93

[5] لغالي غربي، «التعذيب خلال الثورة التحريرية دراسة في المؤسسات والممارسات»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، تصدرها جامعة الجلفة، مج، 10ع، 15،10 مارس 2008، ص 206.

المظاهر الحقيقية للتمرد الجزائري"، وذلك منأجل تبرير عنف الجيش الفرنسي واللجوء المفرط للتعذيب.[1]

من خلال الموقف الذي تبنته الحكومة الفرنسية وممثلو ها في الجزائر يبدو أنها مقتنعة باعتمادها على العنف والتعذيب كوسيلة للردع، وإن كانت في الظاهر ترفض هذه الممارسات وتنفيها إلا أنها في الواقع تبنتها بكل أريحية، وما قامت به من إرسال لجان تحقيق حول الموضوع لا يعد سوى ذر للرماد في العيون من أجل إسكات الأصوات التي تعالت بضرورة وقف التعذيب.

رغم ما بذلته الحكومة الفرنسية من مجهودات من أجل حجب الرأي العام الفرنسي عن حقيقة التعذيب في الجزائر، إلا أن المثقفين الفرنسيين وخاصة اليساريين منهم بدؤوا في بلورة اتجاه معارض للاستعمار الفرنسي وممارساته القمعية وتعددت مظاهر هذا الرفض، ومنها تأسيس الجمعيات السياسية والنقابية والقيام بمسيرات ومظاهرات وإلقاء المحاضرات وكتابة الكتب ونشر المقالات، وقد ساهمت هذه التحركات في جعل التعذيب محورا لنقاش ساخن استمر على مدار سنة1957،[2]ولاشك أن المواقف الكاشفة للتعذيب كان لها صدى كبير وسط العامة والنخبة التي تفاعلت معها على نحو إيجابي وأدركت خطورة ما يحدث في الجزائر، وهو ماساهم في بلورة الوعي لدى الرأي العام الفرنسي.[3]

أما الحكومة الفرنسية فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحول المفاجئ في توجهاتالمجتمع الفرنسي فسارعت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية والقمعية كعادتها ضد كل من تسول له نفسه التعرض لسياسة الحكومة الفرنسية بالنقد في تعاملها مع الجزائريين، وبدأت بتضييق الخناق على الحريات العامة والعمل الصحفي مستغلة قانون السلطات الخاصة وقانون حالة الطوارئ، وتشديد السفر بالنسبة للفرنسيين صحفيين أو محامين القاصدين الذهاب إلى الجزائر، وكذلك بدأت في سلسلة من الإجراءات العقابية مثل مصادرة الصحف والمجلات وتهديد وترهيب أصحابها، لكن الحكومة الفرنسية لم تفكر في النتائج التي سوف تترتب عن اتباعها سياسة العصا الغليظة ضد قطاع واسع من المجتمع الفرنسي وردود أفعاله، وبالفعل فإن الحكومة الفرنسية قد خسرت رهان هذه السياسة بتحول جزء مهم من المجتمع الفرنسي إلى متعاطف ومدافع عن القضية الجزائرية.[4]

اعتبرت المواقف المختلفة للطبقة المثقفة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بصفة عامة وأساليب التعذيب بصفة أخص انتصارا للقضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي والدولي، فالجبهة استطاعت تحقيق مبتغاها في اختراق الإعلام الفرنسي

---

[1]باتريك إفينو وجون بلانشايس، المرجع نفسه، 93.

[2]الغالي غربي، مرجع سبق ذكره، ص206.

[3]جمال قندل، «المؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي ودعم الثورة الجزائرية»، الحوار المتوسطي، يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مج: 11 ،ع: 2 ،سبتمبر 2020 ،ص170.

[4]الغالي غربي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

والتعريف بالقضية الجزائرية، ولا يمكن إنكار الدور الكبير الذي لعبته قضية التعذيب في قلب الموازين، فما كانت تعتبره السلطات الفرنسية وسيلة للقضاء على الثورة أصبح في بداية الحرب سببا في عجز السلطات الفرنسية عن تبرير مواقفها ومأزقا حقيقيا يصعب مواجهته.

تفطنت الجبهة والهيئات التابعة لها خاصة هيئة الدفاع عن المعتقلين مبكرا بالدورالحاسم الذي قد تلعبه المسألة في تدويل القضية الجزائرية فالحل الوحيد لرفع الغبن عن هؤلاء المعتقلين والمفقودين والمحكوم عليهم بالإعدام هو إيصال صوتهم للرأي العام العالمي الأمر الذي من شأنه دعم موقف جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية[1]، وفي إطار تدويل القضية الجزائرية عملت هيئة الدفاع عنطريق محاميها وفي مقدمتهم الأستاذ فرجاس على فضح قضايا تعد مساسا القانون الدولي الإنسانعلى غرار قضية المعتقلين المفقودين ورفض السلطات الاستعمارية عن الإفصاح عن أماكنهم ومصيرهم. كما ندد الأستاذ بالاعتقال العشوائي للجزائريين، وكذلك التفتيش غير القانوني للمنازل.[2]

ثانيا: جاك فيرجيس وجبهة التحرير الجزائرية {1954- 1962}

أ- تبني مبادئ الجبهة والدفاع عنها:

إن جبهة التحرير الوطني ليست حزب كبقية الأحزاب،وليست تنظيما سياسيا توفرت له الشرعية القانونية على النمط المألوف القائم على التنافس بين هذه الأحزاب في المناسبات الانتخابية ،فقد انبثقت عن الحركة السرية المسماة اللجنة الثورية للوحدة والعمل،والمنبثقة بطريقة مباشرة عن العمل الثوري الذي انطلق في الفاتح من نوفمبر 1954،وبذلك يمكن القول كان ميلاد جبهة التحرير فجر الفاتح من نوفمبر 1954، في بداية الأمر على يد مجموعة صغيرة من المناضلين الذين رفضوا أسلوب النضال السياسي في ظل ا لشرعية الفرنسية وهي بذلك ليست تكتلا لأحزاب سياسية ،بل هي جبهة لكل الجزائريين بحيث كان الانضمام يتم في مختلف التشكيلات السياسية بصفة فردية، وكانت تضم هذه الجبهة مجموعة من اللجنات والمؤتمرات مثل المؤتمر الوطني،ولجنة التنفيذ والتنسيق،إضافة إلى التنظيم العسكري،هكذا تغلغلت وتوغلت لدى كافة الشعب في القرية والمدينة،وأصبحت للجبهة عدة مهام،أهمها الدفاع عنالمسبلين والفدائيين الذين شاركوا في الثورة ومثالا على ذلك قضية المجاهدة "جميلة بوحيرد"[3].

كان التنظيم السياسي الفتي "جبهة التحرير الوطني" الفعل قد توقع رد الفرنسي لذا كان تحركه سريعا لمساندة المعتقلين داخل السجون والمعتقلات الفرنسية فراحت توكل المحامين للدفاع عنهم سواء كانوا جزائريين أو حتى أجانب، ولعل منابر المحامين الذين تعاونوا مع جبهة التحرير الوطني للدفاع عن المعتقلين المحامي الفرنسي "جاك فرجاس" الذي أخذ على

[1]محمد الدام، بن مهدي مرزوق،موقف الاعلام العربي من الثورة الجزائرية (1954- 1962)، تونس ومصر نموذجا، ، ص114.
[2]محفوظ عاشور، أصدقاء الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، صص:101 ،102
[3] فاضلي ادريس :حزب جبهة التحرير الوطني(عنوان ثورة ودليل دولة)،د.ط ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،د.ت،ص.85.

عاتقه إيصال صوت المعتقلين داخل السجون إلى الرأي العام العالمي، دافع الأستاذ جاك فرجاس بكل قوة عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكان يؤكد باستمرار أمام المحاكم المدنية والعسكرية على أن المحاكمات ليست لها سند قانوني باعتبار ما كان يحدث في الجزائر حرب تحريرية، عكس ما كانت تروج له فرنسا بأنها حوادث تدخل في إطار الإخلال بالقانون العام، وفي هذا الصدد يذكر هذا الأخير في كتابه "جرائم الدولة LaCrimesd'état" ما يلي: «هذا الوضع الاستثنائي حرم المتهمين الجزائريين من كل الضمانات سواء كانت متعلقة بالقانون العام أو القانون الدولي الإنساني الذي تنص عليه اتفاقية جنيف».13

فكانت أولى اتصالات المحامي فرجاس بالجبهة عندما كان في 30 الثلاثين سنة من عمره، حيث دخل الجزائر في مهمة للدفاع عن أحد المناضلين الجزائريين، ونظمت الجبهة عملية قدومه حيث تم استقباله من طرف المكلفة من طرف قيادة جبهة التحرير المناضلة "زهرة ظريف بيطاط"، حيث يقول بخصوص هذه الزيارة: «كان عمري 30 سنة حين جئت إلى الجزائر وكنت في الفندق أين ينزل المحامون الباريسيون، عندها استقبلتني المكلفة من طرف جبهة التحرير الوطني زهرة ظريف»[1]، وبعدها قدمت المناضلة زهرة ظريف بيطاط تقريرها حول المحامي أوردت فيه؛ أنه محامي شيوعي مستعد لتأسيس جماعة محاميي "الأفلان"، كما أنه مستعد لشن حملة إعلامية في فرنسا وفي العالم يندد فيها بالوسائل القمعية الفرنسية تجاه الجزائريين خاصة التعذيب، وأنه ينتظر الضوء الأخضر من قادة جبهة التحرير الوطني مع ملفات موثقة بأدلة دامغة[2]،وبهذا فقد أصبح المحامي فرجاس على علاقات طيبة مع عدة قيادات في صفوف المناضلين الجزائريين، من أمثال: بشير بومعزة، محمد بوضياف، ياسف سعدي، جميلة بوحيرد[3].

كانت حالة المحاكم الفرنسية وقوانينها الظالمة مطبقة على الجزائريين ومناضليها آنذاك،ولكن بعد أن عاهد مسؤولي جبهة التحرير الوطني في الجزائر إلى المحامي "جاك فرجاس" للدفاع عن فتاة مهددة بالموت وطلبوا منه كسر الصمت وشكلت هذه القضية منعطفا جديدا فبدأ هذا المنعطف في يوليو 1957م حيث فرضت عقوبة الاعدام عند انتهاء المحاكمة المسماة دعوى القنابل "جميلة بوحيرد" و"جميلة بوعزة" و"عبد الر حمان طالب" و"عبد الغاني فرشلي "كمسؤولين عن الاعتداءات المختلفة، وأحدثت محاكمتهم أتثيرها بسبب الإستراتيجية المقررة من قبل "جاك فرجيس "الذي رجح المحاكمة بالأحداث وأدى الفارق بين العمل الإرهابي وصورة فتاتين متهمتين إلى إثارة الفضول الصحافي، وقد رأى جاك فرجيس في هذا الأمر أنه لا بد من منع تنفيذ حكم الإعدام وعدم التصرف مثل المدافعين

[1] مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 01، السنة 2021، ص 163.
[2] زهرة ظريف، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص 439.
[3] مجلة آفاق علمية، المرجع نفسه، ص 163.

الأخريين طلب العفو للزبون استنادا لحجج لا تسيء لأحد،أما نحن فقد كان علينا ألا نطلب هذا العفو بل أن ننزعه في النهاية حملة توسط وطنية ودولية دون تنازل ومن هذا التوسط:[1]

1- تبث فيلم "جميلة بوحيرد" للمخرج المصري يوسف شاهين في الشرق كله.

2- الرسالة التي وجهها لنا الجنرال ديغول بعد تتلقي نص دفاعي الذي قدم له "جورج أرنو"واختار ورثته لنشر هذه الرسالة،وفي مايلي نصها كما وردت في مجموعته التي صدرت في منشورات بلون تحت عنوان مدونات ودفاتر[2].

وهكذا وبعد هذا التوسط تم أخيرا استبدال عقوبة الإعدام "لجميلة بوحيرد"،غير أن "جاك فرجيس" هذا الفتى الأوراسي /الأوروأسيوي/، كان يمكن له أن يكو ن محاميا ذا التزام شيوعي يقبل مهمة الدفاع وفق القواعد المراعية لمهنتهفي قصور العدالة الفرنسية تلك التي لن تكن سوى المحاكم العسكرية الدائمة والمرافعة عن المناضلين الجزائريين بأقصى ما يمكن لصالح كل من زبائنه،وهو ما كان يشكل بحد ذاته برهان شجاعة نادرةأن "جاكفرجاس" لميتوقفعنهذا الحد فلقد رفض خيار (دفاع التواطئ) الذي يهدف إلى تحقيق العقوبات الجنائية لموكليه ليضع بالتنسيق مع الفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني استراتيجية جديدة للدفاع عن مناضلي القضية الوطنية الذين يتم تحويلهم في المحاكم ولقد كانت الميزة الرئيسية لما أسماه "جاك فرجاس" المحاكمة "القطيعة" هي القطع مع أصمت الذي ساد خلال مجريات القضاياالسابقةهذاالخيارالذيكانيعنيبكل بساطة تحويل المحاكم إلى منابر لإدانة النضال الإستدماري بكليته وتأكيد حق الأمة الجزائرية الذي لم يكل هؤلاء المستدمرون يوما على تهميشه في استقلالنا ضمن جبهة التحريرالوطني[3].

كما يؤكد على شرعية ويقول في 14 ثورة الجزائريين فيقول: «فهمت حياة الجزائريين ولا أحاسبهم على عنفهم»، ويقول في موضع آخر: «أنا ممتهن للقانون وأحمل عبئ السجناء من أجل حياتهم وحريتهم وآلامهم، فلا أستطيع بالتالي البقاء دون تصرف. لهذا السبب قررت منذ سنة مع بعض زملائي أن أراسل اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، ومن شجاعة هذا الأخير أنه طالب أثناء إحدى محاكماته أن يتم استجواب كل من الجنرال ماسو وبو لارديير وأولارد والعقيدين بيجار وترينكييه، والرائد روديبه والسادة لاكوست وسوستيل...15[4].

ب ـ مساهمة جاك فرجيس في إنشاء هيئة جماعة جبهة التحرير الوطني

في الأشهر الأولى من انطلاقة الصراع المسلح كتب علي هارون مسؤول الدفاع في الاتحاد الفرنسي لجبهة التحرير الوطني وكان المناضلون المعتقلون يوجهون النداء إلى المدافعين عنهم من المحامين الفرنسيين من اليسار واليسار المتطرف لكن موضوع دفاع هؤلاء المحامين لم يكن يتوافق مع ما كانت تحدده المنظمة وكانوا يفرون من الوقوف في خط المواقف التي تقتضيها دعم الكفاح من أجل استقلال الجزائر، حينذاك رجع في هذا الشأن إلى

[1] مجلة متيجة للدراسات الانسانية، العدد الثامن، ديسمبر، 2017، ص 121.

[2] جاك فرجيس:جرائم الدولة (الكوميديا القضائية)، مصدر سبق ذكرة، 1 ص.213.

[3] جاك فيرجاس، المصدر نفسه،ص223 ،225.

[4] .مجلة متيجة للدراسات الانسانية، العدد الثامن، ديسمبر، 2017، ص 124

الحزب الشيوعي الفرنسي وبدأت تتبلور فكرة تأسيس هيئة دفاعية جماعية ولدت هذه الهيئة رسميا في 19 أفريل 1959م وكانت مؤلفة من محامين جزائريين وفرنسيين،ومنذ بداية 1959م صار بإمكان على هارون وضع ميزانية لهذا الدفاع الجديد ونجحت هذه الهيئة الدفاعية بجبهة التحرير الوطني في فرنسا في الإكثار من الحديث عنها لكنها أصبحت موضوعا لتهكم الصحافة اليمنية،وأصبحت الوحش الذي يجب قتله وضلت ثابتة في العمل بالاستمرار أمام المحاكم، وكان الاهتمام يوجه للجزائريين بصفتهم فرنسيين حملوا السلاح ضد فرنسا وبالأمانة لواجبنا فقد دافعنا كزملاء في نقابات المحامين في باريس و"ليون "و"غرونوبل" ومرسيليا عن زبائننا على الأرض حتى التي يتم اختيارهما من قبل الاهتمام وقد أظهرت للمحكمة أننا لا تستطيع في أن معا الاعتراف لجيش التحرير الوطني بصفة جيش أجنبي في حالة حرب مع فرنسا وأن ترفض لأعضاءهذا الجيش الجزائريين جنسيتهم الجزائرية، وكان على الدفاع أن يبرهن كذلك كيف وصلت القضية الرسمية على الصعيد القانوني إلى وحشية ملعونة بتناقضات أساسية[1].

أما السجناء الجزائريين هم أشقياء وينبغي بالتالي منحهم جميع الضماناتالشرعيةالممنوحة لجميع الأشقياء وبشكل متساوي حينذاك يصبح القمع مستحيلا،وأما أن تطبق الحكومة الفرنسية على الجزائريين تشريعا استثنائيا عنصريا، لكنها بهذا ذاته تنكر أن القضية عملية بسيطة للشرطة موجهة ضد مواطنين وتؤسس عليها صلاحية محاكمها وإما أن تعترف السلطة التنفيذية والبرلمان بوجود نزاع مسلح في الجزائر وأن الجزائر لبيت فرنسا،وعليهما وبالتالي إبطال جميع النصوص الاستثنائية بدلا من توسيعها والاعتراف للسجناء الجزائريين بوضع المحاربين بدلا من معاملتهم أبقل من الحقوق العامة، ومن هذا أعتبر "فرجيس" ومن معه غير مسؤولين في نظر زملائهم من اليسار واليسار المتطرف وعلى أنهم خونة متحولين إلى العدو في نظر زملائنا من اليمين،وكانوا يتعرضون لضربات بعض المسؤولين والدوائر[2].

لم يكن ليفيد أي طريق للقمع في إيقاف هذا التسونامي الحقيقي الذي انصب يلطم المحاكم الفرنسية منذ عام 1959م كما لم تستطع،لا تهديدات القتل واغتيال المحامي أمقران ولد عضوية أو عمليات الطرد من الجزائر وحجز الإداري واهتمامه بالمساس أمن الدولة، من أن يثنى حماس وإصرار هذه المفرزة المتقدمة في معسكر العدو التي لم يكن لديها من سلاح سوى الكلمات "كلمات فريق محامي جبهة التحرير "ومن هنا إذا كانت الكلمات من فم "جاك فرجاس "تضرب بتلك الشدة التي تربك بوصلة القضاء الأكثر شراسة وتتوصل إلى هز مشاعر الشخصيات السياسية البعيدة عن التعاطف المجامل،كما هو حال الجنرال ديغول ونجح خاصة في تطيير جدار صمت وسائل الإعلام فليس هذا بداية بسبب كون "جاك فرجاس" خبيرا في أصول المحاكم أو لأنه يشترك بنفس القناعات المعادية للإستدمار مع

[1] جاك فرجيس،محاكمة الاستعمار، مرجع سبق ذكره، ص 215- 216.
[2] جاك فرجيس:جرائم الدولة(الكوميديا القضائية)، مصدر سبقذكره،ص.215.216.

الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني، فلقد فعله كثيرون أيضا بفعالية وحمية بل لأن مهنة المحاماة ولع النضال عند "جاك فرجاس" يرتعان في روحشاعرية تغذيهما وتتجاوزهما[1].

لم تكن هذه الإستراتيجية من فعل "جاك فرجاس" لوحده بل ثمرة جهد (فريق محامي جبهة التحرير الوطني) الذي تم انصافه في عام 1959م،غير أن "فرجاس" كان بالتأكيد المفكر المبتكر والمعلم الأكثر إبداعا للمشروع والوجه الإعلامي الأكثر بروزا فلقد كان أن وضع مبكرا منذ محاكمة "جميلة بوحيرد" عام 19مفي الجزائرمقدمات وأصول استراتيجية المحاكمة القطعية هذه الاستراتيجية التي لم تتوقف عن التحقيق والتعزيز على طول حرب التحرير لتصل إلى قمتها التي تجسدت بمحاكمة ـــ فرنسيس جانسون ــ في سبتمبر 1960م والتي تميزت خاصة بمرافعة "جاك فرجاس" والمحكمة هذه لم تخطئ التقدير حين منعت نشرها أو نشر خلاصاتها،"فجاك فرجاس "والشجاعة التي تميز هبا و"معه فريق محامي جبهة التحرير الوطني فلقد نجحوا في مغامرتهم الخطيرة بتحويل قاعات المحاكم الفرنسية المكلفة أصلا بخنق وتسطيح وتجريم أصوات الجزائر المكافحة إلى جبهة حقيقية من جبهات التحرير الوطني[2].

فمع "جاك فرجاس" كفت قاعات المحاكم عن أن تكون حلقات اتبعه للدولة، الإستدمارية الفرنسية لتصبح ساحات مواجهة يمثل فيها كل أشكال أو تشابك أثناء جلسة قنبلة وكل جدال إجرائي لغما وكل مرافعة غارة الكوموندو سهتتز لها وسائل الإعلام، ومع جاك فرجيس أيضا يعود سلاح السخرية ليقتل ضاحكا أو حنقا جموع المشاركين والمراقبين في هذه الدعاوى التي تشهد قبل كل شيء أن الحقيقة هي الفلاغة، فالازدراء على شفتيه يفعل فعل سلاح التدمير الجماعي لحجج جهاز عدالة الدولة الإستدمارية الفرنسية،الذي اضطر للتراجع إلى موقع الدفاع قبل أن ينجر إلى هزيمة مخجلة بدأ من 1960[3].

ثالثا: جاك فرجيس من أجل نصرة قضية جميلة بوحيرد

أ- علاقته بها:

ولدت جميلة بو حيرد في حي القصبة، الجزائر العاصمة، وكانت البنت الوحيدة بين أفراد أسرتها فقد أنجبت والدتها 7 شبان، رغم سنها الصغيرة آنذاك، واصلت جميلة تعليمها المدرسي ومن ثَم التحقت بمعهد للخياطة والتفصيل فقد كانت تهوى تصميم الأزياء، مارست الرقص الكلاسيكي وكانت ماهرة في ركوب الخيل، عندما اندلعت الثورة الجزائرية عام1954، انضمت بوحيرد إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية للنضال ضد الاحتلال الفرنسي وهي في العشرين من عمرها، ثم التحقت بصفوف الفدائيين وكانت أول المتطوعات مع المناضلة جميلة بوعزة التي قامت بزرع القنابل في طريق الاستعمار الفرنسي،ونظراً

[1] جاك فرجيس،محاكمة الاستعمار، مصدر سبق ذكره، ص 215.
[2] مجلة متيجة للدراسات الانسانية، العدد الثامن، ديسمبر، 2017، ص124 .
[3] جاك فرجيس،محاكمة الاستعمار، المصدر نفسه، ص 216.

لبطولاتها أصبحت المطاردة رقم حتى ألقي القبض عليها عام 1957 عندما سقطت على الأرض تنزف دماً بعد إصابتها برصاصة في الكتف، وهنا بدأت رحلتها القاسية من التعذيب[1].

انضمت بعد ذلك الي جبهة التحرير الجزائرية للنضال ضد الاستعمار الفرنسي،، وكان دور جميلة النضالي يتمثل في كونها حلقة الوصل بين قائد الجبل في جبهة التحرير الجزائرية ومندوب القيادة في المدينة (ياسيف السعدي) الذي كانت المنشورات الفرنسية في المدينة تعلن عن دفع مبلغ مائة الف فرنك فرنسي ثمنا لرأسه! ونتيجة لبطولاتها أصبحت الأولى على قائمة المطاردين حتى أصيبت برصاصة عام 1957 وألقي القبض عليها عندما سقطت على الأرض تنزف دماً بعد إصابتها برصاصة في الكتف، من داخل المستشفى بدأ الفرنسيون بتعذيب المناضلة، وتعرضت للصعق الكهربائي لمدة ثلاثة أيام من طرف المستعمر كي تعترف على زملائها، لكنها تحملت هذا التعذيب، وكانت تغيب عن الوعي وحين تفيق تقول الجزائر أُمنا، حين فشل المعذِّبون في انتزاع أي اعتراف منها، تقررت محاكمتها صورياً وصدر بحقها حكماً بالإعدام عام1957، وأثناء المحاكمة وفور النطق بالحكم رددت جملتها الشهيرة: "أعرف أنكم سوف تحكمون علي بالإعدام لكن لا تنسوا إنكم بقتلي تغتالون تقاليد الحرية في بلدكم ولكنكم لن تمنعوا الجزائر من أن تصبح حرة مستقلة"[2].

تحدد يوم 7 مارس 1958 لتنفيذ الحكم، لكن العالم كله ثار واجتمعت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بعد أن تلقت الملايين من برقيات الاستنكار من كل أنحاء العالم. تأجل تنفيذ الحكم، ثم عُدّل إلى السجن مدى الحياة، وبعد تحرير الجزائر عام1962 ، خرجت جميلة بوحيرد من السجن، وتزوجت محاميها الفيتنامي جاك فيرجيس سنة 1965 الذي دافع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني خاصة المجاهدة جميلة بوحيرد والذي أسلم واتخذ منصور اسما له، بوحيرد أشهر رمز للمقاومة في الجزائر، بل هي الأشهر علي الإطلاق عندما يذكر العرب سما لمناضلة، وقالت أنها ألهمت الشعراء، حتى أن بعض النقاد أحصى ما يقرب من سبعين قصيدة كتبها عنها أشهر الشعراء في العالم العربي : نزار قباني، وصلاح عبد الصبور، بدر شاكر السياب، الجواهري و عشرات آخر، بعد الاستقلال، تولت جميلة رئاسة اتحاد المرأة الجزائري، لكنها اضطرت للنضال في سبيل كل قرار وإجراء تتخذه بسبب خلافها مع الرئيس آنذاك، أحمد بن بلة،وقبل مرور عامين، قررت أنها لم تعد قادرة على احتمال المزيد، فاستقالت وأخلت الساحة السياسية[3].

ب ـ محاكمتها والدفاع عنها:

لعل من أبرز وأشهر المحاكمات التي عرفتها الثورة الجزائرية هي محاكمة المناضلة جميلة بوحيرد المتهمة في قضية تفجير مقهى وذلك في إطار معركة الجزائر التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بقيادة المناضل ياسف سعدي، حيث أسفرت التحقيقات إلى توجيه أصابع

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki..15:30 لوحظ يوم الخميس، 20 جوان 2014، على الساعة:
[2] https://ar.wikipedia.org/wiki..15:35 لوحظ يوم الخميس، 20 جوان 2014، على الساعة:
[3] https://ar.wikipedia.org/wiki..15:40 لوحظ يوم الخميس، 20 جوان 2014، على الساعة:

الاتهام إلى جميلة بوحيرد رفقة جميلة بوعزة، ولم تسكت الجبهة على هذا الاعتقال حيث وكلت للدفاع عنهم مجموعة من المحاميين كان في مقدمتهم المحامي جاك فرجاس الذي تحمس بالفعل للدفاع عن جميلة بوحيرد وبذل في سبيل نيل حريتها جهودا جبارة، حيث كانت القضية معقدة وصعبة للغاية فكل الأدلة كانت تشير إلى إدانة جميلة وتؤكد تفجيرها للمقهى الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية تستغل هذه القضية لتقدمها للرأي العام العالمي على أنها من أفعال التدمير والتخريب التي تقوم بها الجبهة ضد المستوطنين الفرنسيين المدنيين[1].

اعترض المحامي جاك فرجاس على وسائل التحقيق التي اتبعها المظليون ضد جميلة بوحيرد، وصرح بأن موكلته جميلة قد انتزعت منها الشهادة بصورة وحشية رهيبة، وأنها عذبت كما لم يعذب أحد من قبل، فقد سلطت تيارات كهربائية على فمها وأذنيها وعلى مواطن حساسة أخرى من جسدها، فأجابت المحكمة أن هذه الادعاءات ليس لها ما يؤيدها، فطلب الدفاع مواجهة موكلته للمظليين لكي تتأكد المحكمة من أقواله ولكن المحكمة رفضت الطلب، وهكذا حكم على جميلة بالإعدام[2].

بعد إصدار حكم الإعدام على جميلة بوحيرد وجميلات الجزائر، أصر الأستاذ فرجاس على نقل القضية إلى الرأي العام الدولي[3]، حيث صرح بعد إصدار الحكم: «أن المحاكمة الحقيقية ستبدأ الآن»، وأنه سيعلن للعالم أجمع جميع الجرائم فقرر مع زميله جورج آرنو والاختراقات القانونية التي قامت بها فرنسا في الجزائر[4].

فقرر مع زميله جورج آرنو تأليف كتاب خاص بمعاناة المجاهدة جميلة بوحيرد في سجن الجزائر، هذا الكتاب لقي رواجا كبيرا وتزايد عدد المعجبين به إلى أن بلغ أشهر الشخصيات السياسية، كما المؤلفان التبرع بجميع مداخيل بيع الكتاب الذي يحمل عنوان "من أجل جميلة بوحيرد" إلى جميلة بوحيرد وزميلاتها في السجن،وكان ذلك في رسالة بعث بها الأستاذ فيرجاس إلى الصليب الأحمر الفرنسي. ولإسقاط حكم الإعدام الذي صدر في حق جميلة بوحيرد قام فرجاس بعدة خطوات منها توجهه برسالة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في 3 مارس 1958 جاء فيها: «لا يخفى عليكم وجود نساء شابات في السجن المدني بالجزائر محكوم عليهن بالإعدام لنشاطهن في جيش التحرير الوطني»[5]، هذه الرسالة هي في حقيقة الأمر نداء لدفع اللجنة للتدخل من أجل وقف تنفيذ أحكام الإعدام في حق كل الجزائريين[6].

---

[1] مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 01، السنة 2021، ص 168.

[2] مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 26 دمشق، 1984 ،ص 428.

[3] محفوظ عاشور، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب 7 الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958 ،«أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان بالقضية إلى التجسيد (1954 -1962،(أعمال الملتقى الدولي الذي نظم بالتعاون بين كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف والمركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الشلف يومي 17 -18 نوفمبر 2014 ،دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2017 ،ص 96- 97.

[4] زهرة ظريف، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 439.

[5] محفوظ عاشور، المرجع السابق، ص 99 ،100.

[6] محفو ظ عاشور، المرجع نفسه، ،ص 231.

كما تولى المحامي "منصور" الدفاع عن عدة قضايا تخص العديد من المناضلين الجزائريين ومنهما دفاعه عن رفيقه الصحفي جورج أورنو في محاكمته التي بدأت في 17 جوان 1958، ودافع كذلك عن المناضل ياسف سعدي، العدو الأول للجنرال ماسو خلال معركة القصبة. كما نجد واحدة من أبرز القضايا التي دافع فيها جاك فرجاس عن القضية الجزائرية والتي تمثلت في دفاعه رفقة مجموعة من المحامين عن المتهمين أعضاء شبكة جونسون التي جرت أحداثها في شهر سبتمبر من سنة 1960[1].

رابعا: تداعيات دفاع جاك لنصرة القضية الجزائرية

أ- على الطرف الجزئري:

يعد المحامي "جاك فرجاس" من أبرز النشطاء المدافعين الملتزمين عن حرية المناضلين الجزائريين، فهو الذي يلقب ب: "سفاح المرافعات"، والذي ظهر على مسرح الأحداث نتيجة الظروف الراهنة التي تعيشها الثورة التحريرية، حيث دخلت الثورة عامها الثالث بأكثر قوة وعزم في ظل مآسي شعبها والسياسة الاستعمارية التي طالت بهم من تعذيب وتنكيل خاصة بعد التصعيد الممارس ضد أبنائها إبان معركة الجزائر العاصمة أين كان وقعها كبيرا خاصة بالخارج. بعدها تطوع للدفاع عن الوطنيين الجزائريين نتيجة للإعدامات المتزايدة سنة 1957م، فقد بلغ عددهم حوالي مائة محكوم عليهم بالإعدام، وبلغ عددهم حوالي 40 فردا مابين شهري جانفي وماي 1958م، وقد صرح بأن هذه المحاكمات كانت شكلية ووصفها بالكوميدية أين جرت أعمالها بطريقة تعسفية فاتخذت في كثير من الأحيان الطابع الجماعي اللاقانوني[2].

نستطيع القول أن قدرة هذا المحامي المناضل الحقيقية بدأت مع حرب الجزائر، عندما أخذ على محمل الجد مسألة الدفاع عن الثوار الجزائريين، فمن وجهة نظره تعتبر مسألة الدفاع عنهم عمل جد موضوعي، وأصبح ملتزما بالدفاع عنهم ووقف بالمرصاد في الأوساط الوطنية، إن السؤال الجدير بأن يطرح هنا هو لماذا قرر جاك فرجاس الوقوف في صف جبهة التحرير بدلا من الوقوف في صف حكومة شعبه؟ [3].

إن هذه المواقف الداعمة للقضية الجزائرية والواضحة والثابتة اتجاهها أثارت حفيظة واستغراب الساسة الفرنسيين فهذا مثلا الجنرال سالان يسأل مستغربا عن الأسباب التي دعتهم لاتخاذ هذا الموقف، حيث يقول: «كيف استطاع الفرنسيون المثقفون والمتعقلون ظاهريا أن يصلوا إلى درجة الوقوف ضد وطنهم إلى جانب أعداء صريحين لفرنسا؟ وذلك لأن قناعاتهم السياسية بلا شك هي التي دفعتهم لاستنتاج الطابع غير المعقول والهدام وغير المفيد للحرب الجزائرية، قل للمسلمين أن بإمكانهم اختيار أن لا يكونوا فرنسيين؟»[4].

---

[1] هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سبق ذكره، ص254. ،224.

[2] لبنى لغرابة، المفكرون الفرنسيون والثورة الجزائرية فرنسيس جانسون أنموذجا (1955 -8 1962 ،)مذكرة لنيل درجة الماستر في التاريخ، إشراف العمري عبد الوهاب، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018 /2019 ،ص ص: 47 ،48.

[3] André Videau, "l'Avocat de la terreur, documentaire français de Barbet Schroede", Hommes et Migration, n°1267, mai-juin 2007, la cité nationale de l'hitoie de l'immigrration, Paris, pp(154-155).

[4] جاك فرجيس،محاكمة الاستعمار، مرجع سبق ذكره، ص 240.

ومنه يمكن أن نختصر أسباب دفاع المحامي جاك فيرجيس عن المدانين الجزائريين والقضية الجزائرية في نقطتين مهمتين، تتمثل النقطة الأولى في قناعته ومن معه بعدالة القضية الوطنية ومطالب جبهة التحرير الوطني في نيل الحرية والاستقلال، أما النقطة الثانية فتتمثل في عمل هذا الأخير فهو بطبيعة عمله كمحامي مدفوعا بغريزة الدفاع عن الحق، حيث اعتبر مناضلي جبهة التحرير أصحاب الحق المسلوب، فالمعتقل أو المتهم الجزائري لا يمثل بالنسبة لفريق المحامين وكيلا يجب الدفاع عليه فقط، بل هو بالنسبة إليهم يمثل حالة خاصة يستندون عليها لإبراز الخطوط العريضة لمبادئهم، وهي تلك التي تتبناها جبهة التحرير[1]، فان فرجاس وأمثاله قد اتخذوا موقفا ثابتا، كان في الأصل نابعا من حقد عميق للاستعمار، ولذلك فإنهم كانوا متضامنين مع المتهمين[2].

وضمن هذا الطرح تقول المناضلة زهرة ظريف: « لم يكن أحد يتصور أن هذا المحامي الشاب التي أسسته بالخطأ ذات صباح من أيام أفريل... سيتجند روحا وجسدا صرار في الكفاح الذي نخوضه، وأنه سيكشف ويفضح دون هوادة وبعزم وإصرار الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، لينقذ بذلك العشرات من المحكوم عليهم بالإعدام»[3].

ب ـ على الطرف الفرنسي:

إن هذا النشاط الذي قام به المحامي منصور لعب دورا كبيرا في كشف حقيقة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما يرتكبه هذا الأخير من ممارسات خارقة للقانون الدولي في الجزائر، ومنه فقد كان لهذا النشاط صدى كبير في الأوساط الفرنسية التي أصبحت تتابع باهتمام مجريات الحرب في الجزائر، وظهرت بذلك ردود أفعال مختلفة تجاه القضية الجزائرية، ومن تلك الردود نجد ردود أفعال لشخصيات سياسية وعسكرية بارزة في فرنسا مثل الجنرال ديغول الذي بعث بر سالة يوم 8 ديسمبر 1957 إلى الأستاذين فرجاس وآرنو بعد قراءته لكتاب "من أجل جميلة بوحيرد"؛ جاء فيها ما سادتي أعلمكم أنني قرأت بكل اهتمام و"من أجل جميلة يلي:" حساس كتابكما المعنون بوحيرد" فتوصلت إلى القول أن المأساة الفرنسية هي في حد ذاتها مأساة إنسانية ومن المستحيل تجاهلها أو إخفاؤها"[4].

لكن بالمقابل فإن هذا النشاط الذي قام به المحامون المدافعون عن مناضلي جبهة التحرير الوطني ومنهم المحامي جاك فرجاس؛ كان له جانبه المظلم على هؤلاء المحامين، السلطات الفرنسية، وذلك لما يسببه من ضغط فقد أزعج هذا النشاط كثيرا عليها داخل المجتمع الفرنسي والعالمي، فما كان من سلطات الاحتلال من حل سوى إتباع أساليب القمع ضدهم، فقامت باغتيال بعضهم مثل المحاميين "علي بومنجل"و"أمقران ولد عودية"، كما قامت بتوقيف آخرين ومن ثم سجنهم مثل المحامي عبد الصمد بن عبد الله، مراد أوصديق، أما الأستاذ فرجاس فقد منع رفقة مجموعة أخرى من المحامين من الإقامة بالجزائر؛ بهدف

---

[1] علي هارون، مرجع سبق ذكره، ص 611.

[2] André Videau, Op sit, p154, 155.

[3] زهرة ظريف، مرجع سبق ذكره، ص 532.

[4] محفوظ عاشور، المرجع السابق، ص ص: 96 ،97.

عرقلتهم عن الدفاع عن الجزائريين، كما ومنه فإن هذه المواقف التي اتخذها تمت متابعتهم بعد ذلك ففروا إلى جنيف[1]،المحامي فرجاس والنشاطات التي قام بها من أجل القضية الجزائرية لم تكن بتلك السهولة التي يمكن تخيلها، بل كانت محفوفة بالكثير من التحديات والمخاطر والتضحيات.

خلاصة:

لم يكن الأستاذ جاك فيرجيس مجرد محامي التزم بواجب الدفاع عن موكليه من الجزائريين فقط، بل كان مناضلا بكل ما تحمله الكلمة من معنى لصالح القضية الجزائرية، فهو أخذ على عاتقه فضح الممارسات الاستعمارية التي مورست ضدفاء واحتجاز قسري، فأقبل على خوض المعتقلين داخل السجون من تعذيب وقتل واغمار معركة تصادمت فيها قوانين الهيمنة والاضطهاد ضد القيم والمبادئ المناهضة للقمع والاستبداد، معركة يقودها رجال أنكروا كل أشكال الظلم في سبيل نصرة الحق والمستضعفين، إن مبادئ هذا الأخير الداعمة للقضية الوطنية تقاطعت مع إستراتيجية جبهة التحرير الوطني التي كانت تقضي بخلق تيار معادي للامبريالية الاستعمارية داعم للقضية الوطنية من الرأي العام الفرنسي، فحاولت الجبهة تجسيدها في أرض الواقع وذلك في مقابل محاولة فرنسا خلق تيار موالي لها من الجزائريين، ومنه فإن النشاط الذي قام به رفقة بعض زملائه من الفرنسيين لصالح القضية الجزائرية يعتبر مكسب للجبهة، فهو بذلك ساهم وبحق في خلق هذه الفئة من المثقفين المناهضين للاستعمار بجميع أشكاله.

[1] .Mostefa Khiati, la Croix- Rouge Internationale et la guerre d'Algérie, Houma éditions, Alger, 2014, p177, 178.

خاتمة

خاتمة:

ونستنتج مما سبق أن جاك فيرجيس يعتبر من الشخصيات الفرنسية التي عايشت الاحتلال النازي لبلادها، ومن بين المعارضين لسياسة فرنسا بالجزائر، نظرا لتشبعه بالمبادئ الإنسانية المستمدة من أفكار الثورة الفرنسية مما جعله يساند الشعب الجزائري ويدافع عنه

في الحرية، خاصة بعد أن اصطدم بالواقع المرير الذي فرضته بلاده على الجزائريين، وكما فيرجيس بالدفاع عن المعتقلين الجزائريين ونصة القضية الجزائرية ووقوفه ضد ممارسات بلده الاضطهادية، عرضه لمضايقات كبيرة من السلطات الفرنسية وصلت إلى توقيفه عن عمله، وملاحقته حتى خارج الحدود الفرنسية، وكما أن جبهة التحرير الوطني خاضت حربا شرسة للدفاع عن مناضليها المدانين أمام المحاكم الفرنسية، وكانت هذه المواجهة على ثلاث جبهات، أما الجبهة الأولى فكانت في المحاكم وفي أروقة مراكز الشرطة الفرنسية، هذه المواجهة كانت عنيفة بين القضاة الفرنسيين ومحامي جبهة التحرير، فالقضاء الفرنسي ينكر صفة الحرب ويعامل المدانين الجزائريين على أنهم مجرد مجرمين خارجين عن القانون الفرنسي، بينما جبهة التحرير الوطني تصر على صفة المحارب وأسير الحرب للمدان، أما الجبهة الثانية فتمثلت في الحرب التي خاضتها الجبهة داخل أسوار السجون ومراكز الاعتقال، فتحولت السجون إلى ثورة حقيقية تجسدت فيها مبادئ الثورة الجزائرية التي تسعى إلى تحسين مستوى الفرد الجزائري والنهوض به من الجهل وانعدام الحقوق التي طبعتها به مختلف السياسات الاستعمارية الفرنسية، بينما تمثلت الجبهة الثالثة في الحرب التي خاضتها على المستوى الإعلامي، والتي بحق رسمت من خلالها جبهة التحرير الوطني الصورة الحقيقية لفظاعة الاستعمار الفرنسي، من خلال نقل ما يعانيه المدانون الجزائريون في السجون والمعتقلات الفرنسية، ومن خلال هذه الجبهة استطاعت زيادة الضغط على الحكومة الفرنسية ودفعها إلى طاولة الحوار والتخلي عن فكرة الاحتفاظ بالجزائر كجزء لا يتجزأ من فرنسا.

من أهم الأسباب التي ضمنت نجاح سياسة جبهة التحرير في الدفاع عن معتقليها أمام المحاكم الفرنسية، هو تبنيها لاستراتيجية "دفاع القطيعة" قدم المعتقل نفسه أمام والتي تتمحور حول أن ي القضاة على أنه محارب في إطار قضية عادلة وأنه لا يعترف بالقانون الفرنسي ولا بالعدالة الفرنسية، ويرجع الفضل الأكبر في تطوير هذا الأسلوب إلى الأستاذ جاك فرجاس الذي عمل على تعميمه على كل قضايا المعتقلين الجزائريين، أقلق نشاط المحامين فرنسا ومناصريها في الجزائر، مما عرض الكثير منهم للمضايقات والتهديد؛ حيث تعرض الكثير منهم للإبعاد عن الجزائر ومنعوا من حضور المحاكمات، وهناك من تم

شطبهم منلائحة المحامين وتوقيفه عن العمل، بل إن عددا منهم تعرض للاغتيال بسبب جرأته في الدفاع عنالجزائريين، ومن أبرز المحامين الذين تعرضوا للاغتيال نجد علي بومنجل وولد عودية والأستاذ توفيني وبيار بوب، نجحت جبهة التحرير الوطني في تحريك الرأي العام الفرنسي والعالمي ضد التعذيب الممارس في الجزائر، ففرنسا التي أنكرت بالأمس أن التعذيب موجود في الجزائر وأن ما روجت له الصحافة لا يربو على أنه مجرد حوادث استثنائية وأنه لم يكن أبدا سياسة ممنهجة يتبعها الجيش الفرنسي، ها هي الآن تقع في تناقضات أدخلتها في مأزق يصعب الإفلات منه دون خسائر وخيمة، فبينما تصر السلطات الفرنسية على الإنكار خرج الكثير من المجندين الفرنسيين في الجيش الفرنسي في الجزائر عن صمتهم واعترفوا بوجود التعذيب.

استطاعت الثورة الجزائرية أن تحقق نجاحات كبيرة ليس فقط في الجانب العسكري والسياسي والدبلوماسي، بل أيضا في الجانب الإعلامي عندما نجحت في افتكاك دعم وتعاطف كبيرين من المثقفين الفرنسيين عموما والمحامين الفرنسيين على وجه الخصوص، وقد ترافق ذلك مع رغبة قادة الثورة في تعبئة كل الطاقات والمجهودات لخدمة أهدافها، وبطريقة ذكية نجحوا في توجيه هذه النخبة المساندة للثورة وفق ما يخدم قضيتهم العادلة.

الملاحق

الملحق رقم(01): المحامي جاك فيرجيس

الملحق رقم(02): صورة المحاميين جاك فرجاس وعمار بن تومي.[1]

[1]- https://www.algerie1.com/actualite/me-jacques-verges-entre-les-algeriens-et-moi-ce-fut-lecoup-de-foudre. تاريخ الزيارة يو 27 ماي 2020، 16:40 الساعة، 2020 دقيقة.

RESISTANCE ALGERIENNE

Organe du Front de Libération Nationale Algérienne

DEUX JEUNES ETUDIANTES ALGERIENNES

CONDAMNEES A MORT

"Je ne peux pas ne pas dénier à un tribunal militaire français non seulement la compétence, mais le simple droit moral de me juger"

Djamila BOUHIRED

UNE REVOLUTION, UN STYLE

الملحق رقم(03): مقال جريدة المقاومة حول الحكم بالإعدام على جميلة بوحيرد وجميلة بوعزة[1]

[1] «Condamnées a mort»,op cit, p 1

Avocats d'Alger assignés en "camp d'hébergement" (1957).
En haut, de gauche à droite : Amokrane Amara, Amar Bentoumi, Kaddour Sator, Louis Grange et Mahmoud Zertal. En bas, de gauche à droite : Ghaouti Benmelha, Abdelhamid Hammad et Élie Guedj.

الملحق رقم(04): صورة لعدد من محامي جبهة التحرير الوطني[1]

[1] Christian Phéline, op cit, p 147.

الملحق رقم(05): قائمة بأسماء رؤساء نقابة المحامين في الجزائر[1].

[1] Ataouia Kralfa, op cit, p 416.

قائمة
المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1- باللغة العربية:

الكتب:

1 - أرنو جورج وفيرجيس جاك :دفاعا حول جميلة بوحيرد ،ط3، دار العلم العالمي، بيروت 1958. -

2- فيرجيس جاك، جرائم الدولة الكوميديا القضائية، قراءة وترجمة: موسى زمولي، (د.ط)،منشورات ثالثة، الجزائر، 2013.

3- قروج جاكلين، مداشر وسجون، ترجمة: نسيمة مسعيد، مراجعة، عبد المجيد سالمي، طبعة 5 المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2013.

4-هارون علي، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 -1962،تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، محمد بوضياف،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

5- هامو ن هيرفي، روتمان باتريك، حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحر ب الاستعمارية في الجزائر 1954 -1962، تر: حسين العودات، نور الدين سكوتي، (د.ط)، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983

ثانيا: المراجع

1- باللغة العربية:

الكتب:

1- إفينو باتريك و بلانشايس جون ، حرب الجزائر ملف وشهادات،ج1 ،تر: بن داود سلامنية،(د.ط)، دار الوعي، الجزائر، 2013.

2 - بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

3 - بن عبد الله سعيد ، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم (2ج)، مؤسسة ميسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

4- بشيريرات علي، ممارسات حقوق الانسان في الجزائر 1830-1962م، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

5- خطاب رشيد ، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحريرية الوطنية الجزائرية، قاموس بيوغرافي، تر: مصطفى الماضي، دار الخطاب
6- الدام محمد ، بن مهدي مرزوق،موقف الاعلام العربي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، تونس ومصر نموذجا.
7 - دوم أحمد، من حي القصبة إلى سجن فرين (مذكرات مناضل)، تر: أحمد بن محمد بكلي،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.
8- سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1830)، (4ج), دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 3ج، 1992.
9- ديشيزيل ايف ، «اعتراف محام»، وشهد شاهد مقالات غربية عن ثورة الجزائر، ط1،دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
10- شريف مزيان عبد الرحمن، حرب الجزائر في فرنسا، درا الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
11- شربيط احمد شربيط: جميلة بوحيرد ، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعة، الجزائر 2013.
12- ظريف زهرة ، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة، ترجمة، محمد ساري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014

13- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية، (1954- 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

14- طلاس مصطفى، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 26 دمشق، 1984.

15- عاشور محفوظ ،نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الشلف، 17 -18 نوفمبر 2014،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017 .
16- عسلي بسام : المجاهدة الجزائرية والارهاب الاستعماري ،د، ط،دار النفاس، بيروت ، لبنان ،د،ت.

17- فاضلي ادريس :حزب جبهة التحرير الوطني(عنوان ثورة ودليل دولة)،د.ط ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،د.ت.

18- فيرجيس جاك محاكمة الاستعمار ترجمة الدكتور ميشال سطوف عاصمة الثقافة العربية 2007.
- جيروم امين المحفوظات مقتطف من كتاب célébrités de la Réunion الذي نشر عام 2009.
19- خياطي مصطفى ، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.
21- عاشور محفوظ، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958.
22- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م، 1962 ،(دار (6) العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
23- قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار- دراسات في التاريخ المعاصر، مج06 ،منشورات وزارة (2) المجاهدين، الجزائر، 2009.
24- كوبون هنري، محامي الفلاقة عضو مجموعة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني 1958 -1962،تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1 - Rachid khettab. Les amis des frères dictionnaire biographique des soutiens internationaux a la lutte de libération nationale algerienne.les Edition Dar khettab.2012.p380

2 -Jacques Vergés, Les crimes d'état La comédie judiciaire, op.cit. p.171

3-Franck Johannes, Mort de Jacques Vergès, avocat brillant, redouté et parfois hais, le Monde,175 Aout 2013.

4 -André Videau, "l'Avocat de la terreur, documentaire français de Barbet Schroede", Hommes et Migration, n°1267, mai-juin 2007, la cité nationale de l'histoire de l'immigration, Paris, pp(154-155)

5 -Mostefa Khiati, la Croix- Rouge Internationale et la guerre d'Algérie, Houma éditions, Alger, 2014, p177, 178.
https://www.algerie1.com/actualite/me-jacques-verges-entre-les-algeriens-et-moi-ce-fut-lecoup-de

الجرائد والمجلات:

1- مياسي إبراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، 1881-1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

2- مجلة بيان اليوم، جاك فيرجيس المحامي الفرنسي المثير للجدل الحلقة الثالثة، حسن عربي.

3-مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص حول الدولة الجزائرية، الجذور، التفاصيل، الابطاب والافاق التي لم تنغلق ،ع2004،24.

4- قصي صالح الدرويش : اجمل ايام حياتي يوم حكم عليب الاعدام، **مجلة الحدث العربي والدولي** ، ع24.

5- ولد بوساقة رشيد : جميلات الجزائر بعشرين اروع الاسئلة، جريدة البلاد ،ع،18،94،95 اكتوبر 2001.

6- مجلة الحدث العربي و الدولي ،ع،24.

7- بليل محمد:" مناصرة المثقفينالفرنسيين للثورة الجزائرية (1954 -1962 (أمام الرأي 17 العام البلجيكي قراءة في وثائق أرشيفية»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد: 34 ،ديسمبر 2017.

8- فناوي بعلي، صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين، (د.ط)، دار اليازوري 22 العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

9- الغالي غربي، «التعذيب خلال الثورة التحريرية دراسة في المؤسسات والممارسات»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، تصدرها جامعة الجلفة، مج، 10ع، 15،10 مارس 2008.

10- مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 01، السنة 2021.

11- مجلة متيجة للدراسات الانسانية، العدد الثامن، ديسمبر، 2017.

12- مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 01، السنة 2021.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- عالم مليكة ، التنظيم القضائي الثوري (1962-1954)، الولاية الرابعة نموذجا, رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر, قسم التاريخ, جامعة الجزائر, السنة الجامعية 2013 -2014.

2 - قندل جمال، «المؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي ودعم الثورة الجزائرية»، الحوار المتوسطي، يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مج: 11 ،ع: 2 ،سبتمبر 2020.

3- كريمي ياسمينة ، المعتقلون والأسرى أثناء الثورة التحريرية 1954 -1962 ،مذكرة مقدمة لنيل 4 شهادة الماجستير، إشراف: محمد ودوع، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2016/2017.

3- لغرابة لبنى ، المفكرون الفرنسيون والثورة الجزائرية فرانسيس جانسون أنموذجا (1955 -8 1962 ،)مذكرة لنيل درجة الماستر في التاريخ، إشراف العمري عبد الوهاب، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018 /2019.

المواقع الالكترونية:

1- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70109 لوحظ يوم السبت 19 جوان 2024، على الساعة 20:20.

2- https://ar.wikipedia.org/wiki/ لوحظ يوم الثلاثاء 2024/06/18، على الساعة 13:50.

3- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69558 لوحظ يوم الثلاثاء 2024/06/18، على الساعة 13:55.

4- Par la rédaction de l'INA, Gisèle Halimi au sujet des procès politique 1967, Publié le 29.07.2020, https://www.ina.fr/ina-eclaire-actu/1967-gisele-halimi-et-la-specificite-des-proces-politique, : الإطلاع الجمعة يوم) 04/ 02/ 2022.تاريخ

5- https://ar.wikipedia.org/wikiلوحظ يوم الخميس، 20 جوان 2014، على الساعة: 15:30

6- https://ar.wikipedia.org/wikiلوحظ يوم الخميس، 20 جوان 2014، على الساعة: 15:35.

7- https://www.google.com/search، لوحظ يوم الخميس 20 جوان 2024 على الساعة 17:30.

8- https://www.facebook.com/alhadath.algeria/videos، لوحظ يوم الجمعة 21 جوان 2024، على الساعة 09:00 صباحا.

9- **الموقع الرسمي** للمستشار **البرلماني عبد اللطيف أعمو** www.ouammou.net ©

2012. ©لوحظ يوم الجمعة 21 جوان2024 الساعة 04: 10

فهرس

المحتويات

كلمة شكر	
إهداء	

فهرس المحتويات

مقدمـــــــة	**أ ـــ هـ**
مدخل تاريخي: السياسة الفرنسية تجاه الجزائريين بين {1962/1954}	**15-07**
تمهيـــــــــــــد	**07**
أولا: القوانين الفرنسية الصادرة في حق الجزائريين	**08**
❖ قانون التجنيد الاجباري	**10**
ثانيا: موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية	**11**
ثالثا: محاكمة السطات الفرنسية للمحامين	**13**
رابعا: القضية الجزائرية محل اهتمام المدافعين عنها	**15**
الفصل الأول: ترجمة لشخصية جاك فيرجيس	**20 - 42**
تمهيد	**20**
أولا: شخصية المحامي جاك فيرجيس	**21**
1ـ جاك فيرجيس مولده و نشأته	**21**
ثانيا: التدرج التعليمي لجاك فيرجيس	**23**
ثالثا: تبني جاك فيرجيس القضية الجزائرية	**27**
1ـ من اجل المجاهدة جميلة بوحيرد	**31**
2ـــ زواجه من جميلة بوحيرد	**37**
رابعا: موقف جاك من القضية بين دفاع عنها ومعاقبة السلطات الفرنسية "اعتقاله"	**39**
خلاصة	**42**
الفصل الثاني: اهتمامات جاك فيرجيس بالقضية الجزائرية {1962/1954}	**44 - 65**
تمهيـــــــــــد	**44**
أولا: مجابهة الصحافة الفرنسية التعسفية في محاكمتها للجزائريين	**45**
❖ الإعلام ودوره في فضح التعذيب في الجزائر	**48**
ثانيا: جاك فيرجيس وجبهة التحرير الجزائرية {1954- 1962}	**51**
أـ تبني مبادئ الجبهة والدفاع عنها	**51**
ب ـ مساهمة جاك فيرجيس في إنشاء هيئة جماعة جبهة التحرير الوطني	**55**
ثالثا: جاك فيرجيس من أجل نصرة قضية جميلة بوحيرد	**58**
أـ علاقته بها	**58**
ب ـ محاكمتها والدفاع عنها	**59**
رابعا: تداعيات دفاع جاك لنصرة القضية الجزائرية	**61**

أـ على الطرف الجزئري	**61**
ب ـ على الطرف الفرنسي	**63**
خلاصة	**65**
خاتمة	**67**
الملاحق	**68**
قائمة المصادر والمراجع	**75**
فهرس المحتويات	**/**
الملخص بالغة العربية والفرنسية	**/**

الملخص:

شهدت الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954 إلى غاية الاستقلال سنة 1962، ظهور دعم العديد من الشخصيات الفرنسية لها والتي ضغطت على حكومتها لتطبيق القانون الدولي الإنساني بالجزائر، من خلال مجموعة من المحامين الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن القضايا المدانيين الجزائريين من جبهة التحرير الوطني، ولعل أبرزهم المحامي "جاك فيرجيس" الذي كرس مهنته من أجل لكشف جرائم الاستعمار التي كانت تمارس بالجزائر ، والدفاع عن المعتقلين والمحبوسين الجزائريين بالسجون الفرنسية، وقد كان له دور كبير في تدويل القضية الجزائرية ودعمها ، والذي كان عنوان مذكرتي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاستعمارية، الثورة الجزائرية، المحامون، المدنيون، المعتقلون، العدالة.

Résumé :

Depuis son déclenchement .le 1er novembre 1954 .la révolution ou guerre de libération algérienne avait été soutenue par de nombreux partis français qui ont exercé une pression sur leur gouvernent pour qu'il applique le droit international de l'homme en Algérie. Par l'intermédiaire d'un groupe d'avocats qui ont pris la responsabilité de défendre les condamnés algériens du F.L.N. Celui qui avait le plus de poids l'avocat Jacques Verges.qui a consacré sa profession pour divulguer la politique coloniale en Algérie et pour défendre les détenus algériens et des prisonniers dans les prisons françaises. Il a joué un rôle majeur dans l'internationalisation de la cause algérienne :qui est le titre de notre mémoire.

Les mots clés ;

Politique coloniale – La Révolution algérienne – Avocats – condamnés – Détenus-Justice